المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/420

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 19 شباط، 3202 19 February

M E A K Weekly Economic Report No. 420

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات الاقتصادية

The website of the economic advisor for research and studies

Strona doradcy ekonomicznego ds. badań i studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي،
ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/420
الاقتصاد المصري
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 19 شباط، 19 February 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 420
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 420 رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:	Weekly Economic Report No. 420 Link to download the report as a PDF:
التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/420
الاقتصاد المصري
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 19 شباط، 19 February 2023
M E A K Weekly Economic Report No. 420
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

1 - مرونة اقتصاد مصر رغم الأزمة العالمية.. توقعات باجتذاب 22 مليار دولار استثمارات..... 4
2 - النظام القوي والدولة الضعيفة.. نفهم أزمة الاقتصاد المصري؟. 5
3 - قفزت مخصصات دعم العيش والسلع بعد تعويم الجنيه: 23
4 - الغلاء يضرب الأسواق.. خبراء الاقتصاد: آليات السوق لا تعنى الفوضى .. ودور الحكومة غائب..... 26
5 - كيف يخرج الاقتصاد الوطني من الأزمة الحالية..... 32
6 - الجنيه المصري الحائر... هل يصلح الروبل ما أفسده الدولار؟ 42
7 - مستقبل الصناعة المصرية بعد توقف دعم "المركزي"؟..... 50
8 - الحكومة:60 مؤسسة دولية تؤكد مرونة قطاعات الاقتصاد المصرى رغم الأزمة العالمية..... 59
9 - عجز الموازنة لـ 87.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.. 63
10 - مدبولى يستعرض مع رئيس هيئة الاستثمار تصورات تحسين مناخ الاستثمار فى مصر..... 67
11 - كيف نفهم انخفاض المواليد وارتفاع السكان في مصر؟ 69
12 - الزيادة السكانية مصر في مواجهة اقتصادية واجتماعية..... 78

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/420
الاقتصاد المصري
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 19 شباط، 19 February 2023
M E A K Weekly Economic Report No. 420
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
The Egyptian economy

صراخ مولود جديد كل 15 ثانية في مصر

1 - مرونة اقتصاد مصر رغم الأزمة العالمية.. توقعات باجتذاب 22 مليار دولار استثمارات

الإثنين، 23 يناير 2023 11:00 ص

مشروعات قومية

تتوالى الإشادات الدولية بقدرة الاقتصاد المصرى على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، بداية من جائحة كورونا وأزمة سلاسل الإمداد العالمية وانتهاء بالتداعيات السلبية للأزمة الأوكرانية، ورغم تلك التحديات فقد حقق الاقتصاد معدل نمو بلغ 6.6% خلال 2022.

رصد تقرير لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مؤشرات وتقارير صادرة عن 60 مؤسسة دولية وإقليمية حول أداء مصر فى عدد من المجالات التنموية خلال عام 2022، أظهرت مرونة مختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى على الرغم من الأزمة الجيوستراتيجية العالمية التى تؤثر على مفاصل الاقتصاد الدولى.

أشار التقرير إلى تزايد الثقة العالمية فى الاقتصاد المصرى، الأمر الذى سيؤدى إلى تعافى معدلات الاستثمار الأجنبى على المدى المتوسط،

كما أن هناك توقعات باجتذاب مصر استثمارات بقيمة 22 مليار دولار خلال الفترة المقبلة.

المؤسسات الدولية والإقليمية سلطت الضوء على دعم مصر لشبكة الحماية الاجتماعية المحلية والتى وصلت مخصصاتها إلى 321.3 مليار جنيه فى موازنة 2022/2021، فضلا عن تقدم مصر فى كثير من التصنيفات الدولية الخاصة بالتعليم والبحث العلمى.

تصدّرت مصر العديد من القوائم الإقليمية فى مجال توليد الكهرباء من طاقتى الشمس والرياح، وتوسّعت فى مجال الهيدروجين الأخضر لاسيما داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وأصبحت الأولى عربيا فى مشروعات إنتاج الهيدروجين بنحو 23 مشروعًا خلال 2022.

https://www.youm7.com/story/2023/1/23/%D9%85%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D8%B0%D8%A7%D8%A8-22-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1/6057966

2 - النظام القوي والدولة الضعيفة.. كيف نفهم أزمة الاقتصاد المصري؟

الجزيرة، شمس الدين سلامة، 2/1/2023

إذا أردنا وصف الوضع الاقتصادي في مصر بعبارات بسيطة فسيكون ذلك الوصف كما يلي: أزمة مالية خانقة، وعجز بالموازنة، وركود

اقتصادي، يأتي كل ذلك مصاحبا لتضاؤل الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة، وانهيار قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأميركي، وعجز مزمن في الموازنة.

تعطينا الأرقام لمحة أوضح عن حجم الأزمة، حيث بلغت الفجوة بين حجم الإيرادات وحجم المصروفات نحو 30.18 مليار دولار بمشروع موازنة العام المالي الحالي بدون احتساب أقساط الديون، مع ملاحظة أن الموازنة عُرضت على مجلس النواب في مايو/أيار 2022 عندما كان الدولار الأميركي يساوي 18.49 جنيها فقط. (1) فيما تُمثِّل أقساط الديون وفوائدها نحو 90 مليار دولار بنسبة 54% من إجمالي الإنفاق العام، الأمر الذي جعل الحكومة المصرية تتجه إلى جمع مزيد من الضرائب. ورغم كل ذلك، تُصِرُّ الحكومة المصرية على المُضي قُدما في مشروعات ضخمة لم تثبت جدواها الاقتصادية، وبعضها ظهرت بوادر فشله بالفعل، مثل مشروع مدينة الأثاث الذي دُشِّن بدمياط لكنه لم يشهد أي إقبال من حرفيي الأثاث في مدينة دمياط، معقل الصناعة الأقدم في البلاد.

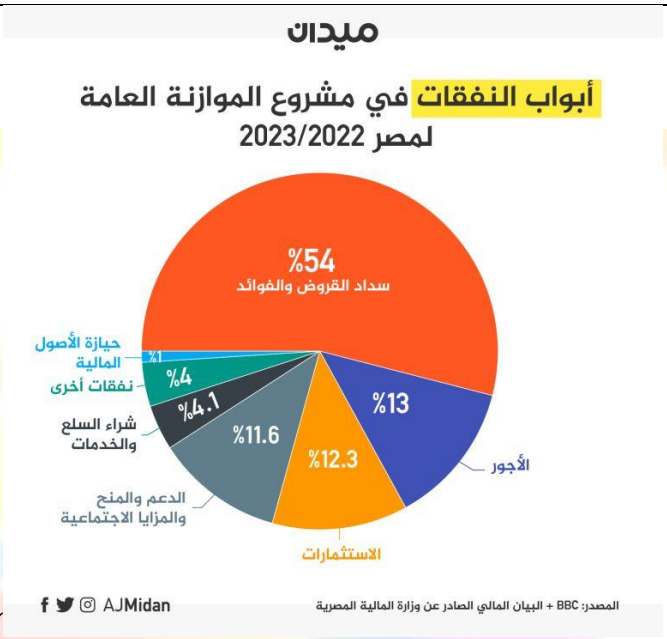

)الجزيرة(

تأتي هذه الأزمة الاقتصادية والأخطار تحيط بخزينة الدولة وسط مخاوف من تخلف مصر عن سداد ديونها. وكان أحد أهم باحثي السياسة المصرية "روبرت سبرينغبورغ" قد تنبأ بوقوع تحولات في توجهات النظام السياسي المصري نتيجة الأزمات الاقتصادية، وذلك في كتابه "مصر في عهد مبارك" الصادر عام 1989، الذي حاول من خلاله التنبؤ بمصير نظام مبارك الذي تعرَّض في نهاية الثمانينيات إلى أزمة مالية خانقة أدت بالفعل إلى توقف مصر عن سداد ديونها الخارجية ووصلت عمليا إلى حالة الإفلاس.

في كتابه، أكَّد سبرينغبورغ أن النظام المصري يجب أن يتكيَّف مع تدهور موارده، ومن ثمَّ يتعامل مع تناقص المستفيدين منه بالتزامن مع زيادة نفوذ معارضيه. وقدَّم الخبير المرموق والمسؤول الأميركي السابق

بعض السيناريوهات المحتملة للتحول السياسي في مصر، أولها استمرار الديكتاتورية مع ازدياد التوجه الرأسمالي النيوليبرالي وتوسُّع دائرة تحالف السلطة مع رجال الأعمال وإشراكهم في دائرة السلطة. وهذا هو السيناريو الذي ساد في أميركا اللاتينية في السبعينيات والثمانينيات، التي تعرَّضت دولها أيضا لأزمات ديون عنيفة.

أما السيناريو الثاني فيشترك مع السابق في التوجهات الاقتصادية وفي استمرار الوجه الاستبدادي، لكن الفرق أن النظام سيحاول التحالف مع قوى مدنية جديدة لإضفاء نوع من الشرعية المدنية حتى تتدفق عليه الموارد من جديد. بالطبع لا يمكن اعتبار هذه السيناريوهات واقعية أو حتى ذات أهمية في الوضع الحالي، لكن المفارقة هنا هي أن الأسباب التي أدت إلى انهيار الخزينة المصرية في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي تبدو مشابهة جدا لأسباب الأزمة الاقتصادية الراهنة، وهي أسباب عرضها أستاذ الاقتصاد المصري "سامر سليمان" في كتابه "النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك"، الذي تتبَّع فيه سليمان أسباب الأزمة المالية المستمرة في مصر، ومشكلة نقص الإيرادات الأزلية التي تعاني منها الخزينة المصرية منذ عهد الخديوي إسماعيل حتى يومنا هذا، وكيف يحاول النظام السياسي التكيُّف معها.

كتاب "النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك" لأستاذ الاقتصاد المصري "سامر سليمان" (مواقع التواصل)

كما شرح سليمان في كتابه كيف أدت الأزمة المالية إلى ظاهرة مركبة وهي زيادة النزعة المركزية للدولة مصحوبة بميلها للتفتُّت وانشطارها إلى جزر منعزلة، بالتزامن مع محاولات زيادة إيرادات الدولة وفشل تلك المحاولات الواحدة تلو الأخرى، وطبيعة النظام السياسي نفسها التي تقف عقبة أمام زيادة الإيرادات. ونلاحظ هنا أن كل ما درسه وحلله سليمان كان قبل توسع وتمدد النفوذ الاقتصادي للجيش المصري، وقبل ظهور طبقة بيروقراطية عسكرية تدير الدولة وتبتلع جزءا كبيرا من الإيرادات.

الدولة الريعية.. وجذور الأزمة الاقتصادية

رغم حالة الإفلاس التي وصلت إليها الخزينة المصرية عام 1989، لم يحدث أيٌّ من السيناريوهات التي توقعها "سبرينغبورغ"، أما ما حدث فكان شيئا لم يتوقعه أكثر المحللين الاقتصاديين تفاؤلا، حين قال أحدهم في وكالة رويترز وقتها: "لا يمكن إنقاذ الاقتصاد المصري إلا بمعجزة من السماء". وبالفعل حدثت المعجزة حين عبرت دبابات "صدام حسين" الحدود الكويتية في أغسطس/آب 1990، إذ طلب التحالف الدولي الذي

تقوده الولايات المتحدة مشاركة مصر في الحرب على العراق، ووافق نظام مبارك على ذلك مقابل إلغاء نحو نصف ديون مصر الخارجية، وضخّ المعونات في خزانة الدولة شبه الخاوية. وهكذا ارتخت الأزمة المالية للدولة المصرية، واستطاع النظام السياسي أن يواصل عملية الضبط والسيطرة لسنوات وسنوات.

لكن حالة الانتعاش النسبي التي عرفتها الخزانة العامة في بداية التسعينيات لم تكن سوى هدنة قصيرة في سلسلة طويلة من الأزمات الاقتصادية التالية، فقد ظلت مصر تعاني أزمة مالية هيكلية من أهم أعراضها ارتفاع عجز الميزانية، وميلها المُزمِن للاستدانة، سواء من الخارج أو من الداخل، بجانب التضخم والانهيار في سعر العملة.

تأسست الدولة الريعية في عهد عبد الناصر، حيث احتلت مصر المرتبة الأولى في العالم على قائمة المساعدات السوفيتية. (مواقع التواصل)

وصف سامر سليمان تلك الأزمة وقتها بأنها "أعنف أزمة مالية تمر بها تلك الدولة التي أسسها محمد علي بعد أزمة الديون التي عرفتها في عهد الخديوي إسماعيل، وانتهت بالتدخل الأجنبي ثم الاحتلال البريطاني لمصر". ويُرجع سليمان السبب الرئيسي لتلك الأزمة إلى "عجز الدولة المصرية عن تعبئة وتوليد دخول تفي باحتياجها، وعدم قدرتها على تقليص نفقاتها بالقدر الذي يجعلها توائم التدهور في إيراداتها."

لكنه قرر أيضا أن النظام السياسي المصري غير قادر على مواجهة تلك المشكلة وحلها، بل يسعى فقط لمحاولة التكيف معها بسبب طبيعة الدولة المصرية، حيث شرح سليمان في كتابه أن الدولة المصرية "دولة ريعية"، والدولة الريعية هي الدولة التي تتحكم في موارد كثيرة تستطيع بواسطتها أن توزع الكثير من العطايا، بدءا من دعم السلع ومرورا بالرعاية الصحية وصولا إلى التوظيف المباشر في جهاز الدولة. ويقول سليمان إن ما تحصل عليه الدولة من دخول ريعية (أي مصادر دخل مستدامة مثل النفط) يسمح للدولة الريعية بالقيام بوظائفها في توزيع العطايا ومن ثم تحقيق السيطرة السياسية. ولذا سعى النظام السياسي المصري دوما لتنمية الإيرادات الريعية خاصة عن طريق المساعدات الخارجية.

تأسست هذه الدولة الريعية في عهد عبد الناصر، حيث احتلت مصر المرتبة الأولى في العالم على قائمة المساعدات السوفيتية، واستمرت في عهدَيْ السادات ومبارك، حيث احتلت المرتبة الثانية من حيث المساعدات الأميركية. ومنذ وقوع الاقتصاد المصري في الركود عام 1966 ثم الهزيمة العسكرية عام 1967، صار احتياج النظام المصري الذي أسسه الضباط في 23 يوليو 1952 احتياجا ماليا مُلِحًّا بشكل غير مسبوق، بل وصار جذب استثمارات جديدة والحاجة إلى ضخ أموال في الاقتصاد المأزوم مسألة حياة أو موت. فقد تحطَّم الجيش عام 1967 وتأزَّم الاقتصاد وأصبحت الخزينة فارغة والأسواق راكدة، ووقف الجميع متربصا بالنظام.

ضخ السادات الأموال في مشروعات البنية التحتية وإسكان الشباب وبناء الاستراحات الرئاسية، وحاول تقليص الإنفاق الاجتماعي، مما أدى إلى انتفاضة الخبز عام 1977. (مواقع التواصل)

هذه اللحظة العصيبة من تاريخ النظام المصري أصبحت بعدئذ لحظة مؤسسة ومفتاحية لفهم سياسات خلفاء عبد الناصر، خاصة حينما ننظر إلى تمدُّد الجيش المستمر في الاقتصاد المصري، وتوسيع إمبراطوريته الاقتصادية، وهذا التمدد يأتي رغم إدراك طبيعة الأزمة التي تمر بها الدولة المصرية، وفي ظل المعاناة التي لا يمكن إصلاحها إلا بفتح المجال العام، وهو ما سيقود بالضرورة إلى موت "نظام الضباط". ولذا، يجب على النظام دائما أن يختار بين النظام القوي والدولة القوية، بين جيش ذي اقتصاد قوي يحمي النظام مع بقاء الدولة ضعيفة، وبين دولة ذات مؤسسات تضع القيود على الجيش وتُنهي هيمنة الضباط السياسية، وحينها يمكن أن تتكرر لحظة ما بعد هزيمة 1967 مرة أخرى عندما كان نظام الضباط في أضعف حالاته.

بعد أن نجح عبد الناصر في التصالح مع الأنظمة الخليجية، بمعاونة الاتحاد السوفيتي، نجح خليفته السادات في إعادة بناء الجيش، وحقق انتصارا عسكريا على إسرائيل، ليجد السادات نفسه بعد الحرب في مأزق شديد. فالدول النفطية لم تعد راغبة في تقديم الدعم نفسه للنظام المصري، والاتحاد السوفيتي الظهير القوي للنظام المصري دخل في مرحلة ركود اقتصادي شديد، ومن ثم لم يجد السادات بُدًّا من التحول نحو الغرب والاتجاه لسياسات الانفتاح والاقتراض من الغرب. وبالفعل ساعد هذا

التحول على استقرار الأوضاع نسبيا، إذ اعتمد الاقتصاد المصري على إيرادات قطاع البترول وقناة السويس مع المساعدات والقروض الخارجية. وكما هو الحال في الوقت الراهن، ضخ السادات الأموال في مشروعات البنية التحتية وإسكان الشباب وبناء الاستراحات الرئاسية، وحاول تقليص الإنفاق الاجتماعي، مما أدى إلى انتفاضة الخبز عام 1977.

في الوقت الذي كانت الدولة تنسحب فيه من الاقتصاد، استمرت البيروقراطية في النمو بل والتضخم، حيث كانت هذه البيروقراطية المتضخمة هي عنصر الاستقرار والقاعدة التحتية للنظام المصري. لكن الاقتصاد المصري عاد مرة أخرى للركود منذ منتصف الثمانينيات، وأخذت إيرادات الدولة في التراجع، وأصبح نمو الاقتصاد شبه معدوم، فقاربت مصر على الإفلاس بحلول عام 1989. صار التراجع في إيرادات الدولة وتضخمها المتراكم مرضا مزمنا مع الوقت، مهما تلقَّى النظام من دعم خارجي واقترض داخليا، وظل هذا المرض يُطِل بوجهه الكئيب مُعرِّضا الدولة كلها للخطر، وحين أطلَّ بين الحين والآخر احتاج النظام إلى التكيُّف بسرعة مع تقلبات المرض وأعراضه، وهو ما فعله نظام مبارك طيلة عشر سنوات تلت الأزمة، لكنه انهار في النهاية تحت وطأة تداعيات التغيُّرات السياسية في الشرق الأوسط بعد 2003 وآثار الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بعد ثلاث سنوات من حدوثها.

الإيرادات.. الوقود الذي يؤدي نقصه إلى الانفجار

إن أزمة الطاقة وانخفاض أسعار النفط بجانب الغزو الروسي لأوكرانيا فعلت بمصر اليوم مثلما حدث بنظام مبارك عام 1986، فقد أوشكت الخزينة المصرية على الإفلاس. (رويترز)

استلم السادات الحكم وسيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي، بجانب الأزمات الاجتماعية والسياسية التي خلفها النظام الناصري. وكان على السادات أن يتخلص من رجال عبد الناصر ويبعدهم عن دائرة النفوذ قبل أن يتحدث عن المشكلات السياسية والاقتصادية التي تركها سلفه، ويحيط نفسه برجاله المخلصين ويصنع حوله وأسفل منه طبقات موالية لنظامه. وبالمثل، ورث مبارك الحكم ومصر تعاني من أزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية أدت إلى اغتيال السادات، فكان عليه أن يصنع قاعدته الاجتماعية الخاصة، ويغذي بيروقراطية الدولة بشبكة جديدة من الولاءات لنظامه، علاوة على تقليص قوة رجال الأعمال المرتبطين بعهد السادات، مثل "رشاد عثمان" و"عصمت السادات"، لإخلاء الساحة لطبقة جديدة من رجال الأعمال. ولذا، استند نظام مبارك إلى قدمين، الأولى طبقة رجال الأعمال، والثانية الجسم البيروقراطي الضخم الذي صار يدين بالولاء لنظامه.

ورغم أن الانفتاح الاقتصادي خلق طبقة جديدة من الرأسماليين والأغنياء، يوضح سليمان أن بيانات الإيرادات والنفقات للدولة توضح عكس ما يبدو تماما، حيث باتت الدولة تسيطر على أغلب موارد المجتمع، ويتضح ذلك من زيادة نسبة الإنفاق من 48% عام 1974 إلى 62% عام

1981. ولكن رغم تدفق الأموال على خزانة الدولة، استمر النظام في الاستدانة وطلب المزيد من المساعدات من الخارج، وهو وضع مماثل تماما لما حدث في عهد الخديوي إسماعيل في سبعينيات القرن التاسع عشر، حين ترافقت زيادة إيرادات الدولة من صادرات القطن مع سقوطها التام في الديون.

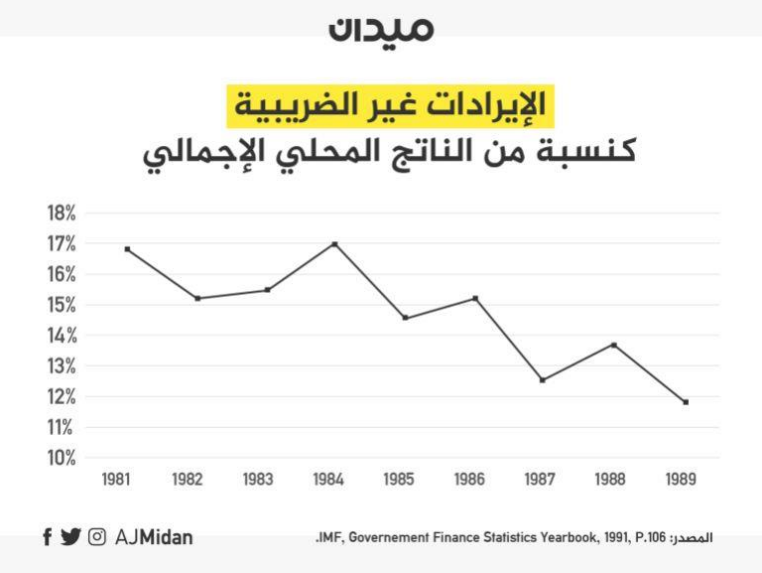

)الجزيرة(

كانت النتيجة الطبيعية أن تطالب الجهات الدائنة في الخارج الحكومة المصرية بالقيام بإصلاحات تضمن لها استرداد أموالها، وهكذا وقَّعت الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي اتفاقية للإصلاح الاقتصادي عام 1977، التي ألزمت مصر بتخفيض الإنفاق الاجتماعي وتخفيض الدعم على السلع الأساسية، مما أدى إلى زيادة مفاجئة بأسعارها، فانفجرت انتفاضة 1977 واندلعت اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين والشرطة كادت

أن تؤدي إلى انهيار جهاز الشرطة وربما انهيار النظام لولا تدخل الجيش وفرض حظر التجوال بالشوارع.

جاء مبارك إذن مسكونا بهواجس وكوابيس العصر الذي سبقه، لذلك فقد تعلَّم أن أي تخفيض للإنفاق الاجتماعي وتقليص للدعم يجب أن يحدث تدريجيا وإلا سيواجه النظام تهديدا وجوديا مثلما حدث عام 1977. ومن حُسن حظ مبارك كان تدفق الإيرادات على الخزينة المصرية كبيرا في بداية عهده، فقد كانت أسعار النفط مرتفعة مما أدى إلى ارتفاع دخل قناة السويس، ولكن بحلول عام 1986 تغير الوضع وانخفضت إيرادات الدولة بشدة.

كان الوضع مماثلا في بداية عهد السيسي، فقد تلقت الدولة المصرية مساعدات خارجية هائلة، ومثل نظام مبارك نجح في التكيف مع طبيعة الدولة المصرية، غير أن أزمة الطاقة وانخفاض أسعار النفط بجانب الغزو الروسي لأوكرانيا فعلت بمصر اليوم مثلما حدث بنظام مبارك عام 1986، فقد أوشكت الخزينة المصرية على الإفلاس، وفشل مشروع الإصلاح الاقتصادي.

انهيار الخزينة المصرية

يشرح سامر سليمان في كتابه كيف كان عام 1986 فارقا بالنسبة لخزانة الدولة المصرية، حيث انهارت أسعار البترول إلى النصف تقريبا، فتدهورت عائدات الدولة من تصديره، كما انخفضت عائدات قناة السويس فأصبحت الحكومة غير قادرة على تمويل وارداتها. وفي مايو/أيار 1987، وقَّعت الحكومة المصرية اتفاقا للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، وكان على الحكومة أن تنفذ بمقتضاه حزمة من السياسات

الاقتصادية والمالية، منها تخفيض الإنفاق العام، وتصفية شركات القطاع العام الخاسرة، وتحرير ما تبقى منها. وعلى مستوى السياسات النقدية كان عليها أن تخفض سعر الجنيه مقابل الدولار، ورفع سعر الفائدة لتُشجِّع على الادخار وتسيطر على الاستهلاك.

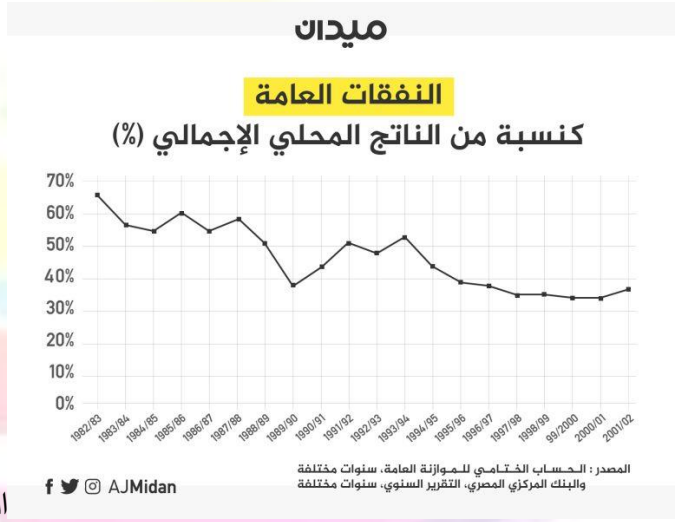

الجزيرة

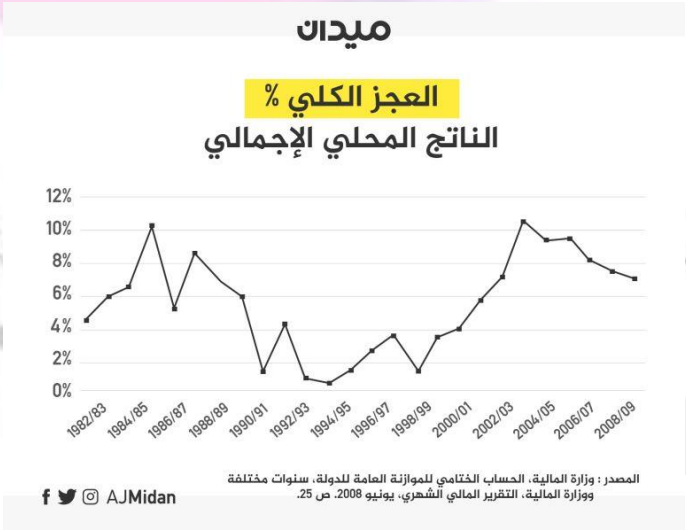

الجزيرة

لكن هذا المشروع فشل فشلا ذريعا، إذ لم تستطع الدولة تخفيض الإنفاق الاجتماعي، كما زاد عجز الموازنة، مما ألجأ الحكومة إلى طبع المزيد من النقود، ومن ثمَّ ارتفع التضخم حتى وصل إلى نحو 20%. وفي نهاية الثمانينيات، تحوَّل النظام المصري إلى البحث المُضني عن المعونة والتمويل من كل مكان، وهكذا وصلت الخزينة المصرية إلى حافة الإفلاس قبل أن تنقذها دبابات صدام حسين.

بعد أن وافقت الدول الدائنة على إلغاء نصف ديون مصر، بشرط تنفيذ الحكومة المصرية برنامج إصلاح اقتصادي صيغ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ نجحت الحكومة في تخفيض عجز الموازنة، لكن يقول سليمان إن ذلك لم يحدث بسبب التزام الحكومة المصرية ببرنامج الإصلاح، إذ إن الإنفاق العام لم ينخفض، بل على العكس ظل في ازدياد نظرا لضرورة ضمان النظام ولاء قاعدته الاجتماعية. لماذا نجحت الحكومة حينئذ إذن؟ ببساطة بسبب تدفُّق الإيرادات الريعية من جديد على الخزانة المصرية.

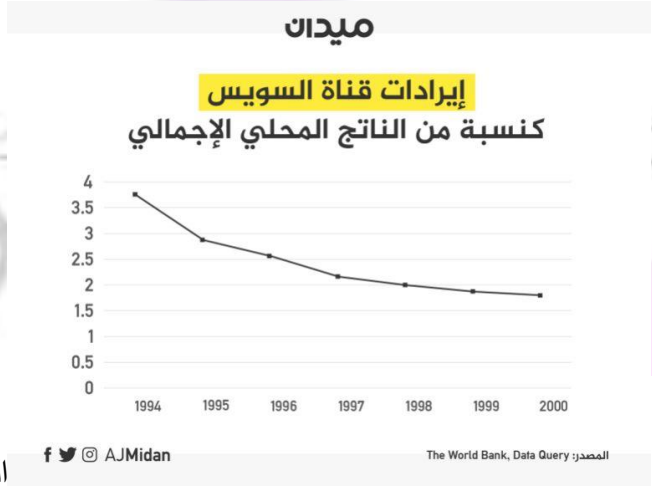

الجزيرة

ونجد أن الأمر ذاته يتكرر في الوقت الراهن، فقد أنفقت ما يقرب من 4 مليارات دولار من الاحتياطي النقدي للدولة في حفر تفريعة قناة السويس، بجانب ضخ مليارات الدولارات في مشروعات ضخمة مثل العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين ومئات الكباري والطرق الجديدة. ورغم تدفق الإيرادات على خزينة الدولة، ظل هناك عجز في تغطية نفقات الدولة، فلجأت الحكومة إلى طباعة النقود والاستدانة، فارتفعت مخصصات سداد وخدمة الديون بالميزانية المصرية، كما ارتفع معدل التضخم في مصر نحو ثلاث مرات في عام 2022 فقط.

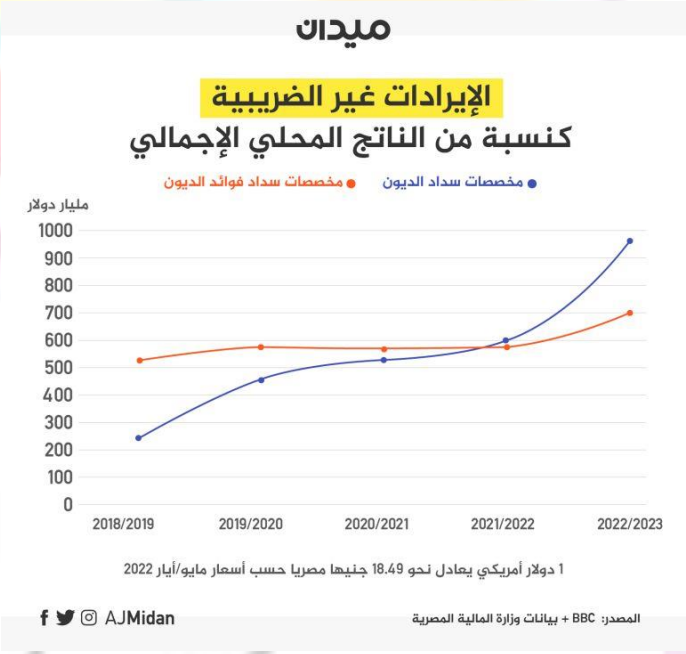

الجزيرة

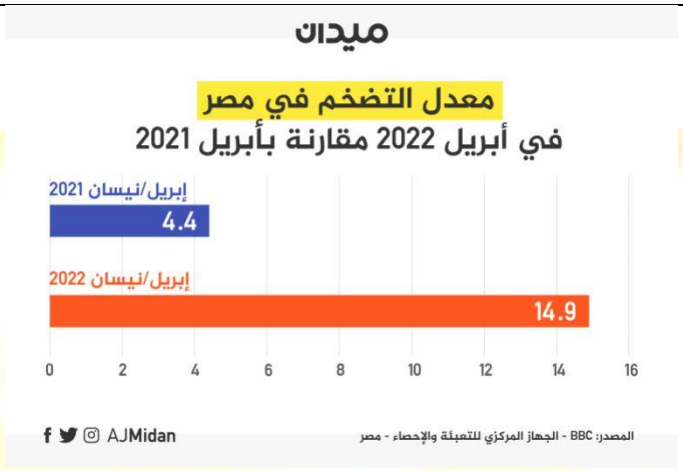

الجزيرة

لزيادة إيرادات الخزينة، لجأت الحكومة إلى زيادة الضرائب، ففرضت الضرائب على كل شيء تقريبا، بدون إصلاح حقيقي لنظام الضرائب في مصر، وبدون تقديم أي خدمات حقيقية مقابل تلك الضرائب، حتى أمست مصر أشبه بدولة جباية تجمع المال من الشعب دون تفرقة بين فقرائه وأغنيائه، ودون أن تقترب بضرائب مُعتبرة من ثروات الأثرياء، وبالطبع دون المساس باقتصاد المؤسسة العسكرية. ولذا عندما حدثت تغيرات بالسياق الدولي، وتوقفت الإيرادات الريعية والمساعدات والقروض الخارجية، عادت الأزمة للاقتصاد المصري من جديد، لا سيما والبلاد لا تمتلك قطاعا صناعيا حقيقيا ينتج سلعا للتصدير، ولا مصادر دخل أخرى. ومن ثَمَّ دخلت مصر في حالة الركود الحالية وهي تحاول البحث عن قروض خارجية تنقذ خزينتها من الإفلاس، بما يتطلبه ذلك من تحرير سعر صرف الجنيه وخفض الإنفاق ورفع الدعم.

انهيار الدولة الريعية.. هل هو انهيار لنظام يوليو؟

في 14 أغسطس/آب 2022، نشر الإعلامي "عماد أديب" المقرب من السلطة مقالا بجريدة لبنانية معروفة، وتحدَّث فيه عن "14 سببا لسقوط الحكام والأنظمة". قبل ذلك بشهرين، نشر أديب مقالا يقول فيه بوضوح إن أي أزمة أو انهيار يتعرض له النظام المصري سيُهدِّد أول ما يُهدِّد الممالك الخليجية التي ستزيد هجرة المصريين إليها، وهو أمر أثار تساؤلات عديدة.

لماذا يكتب أديب مقالا وكأنه رسالة تهديد من النظام المصري إلى دول الخليج، ثم يعود ليكتب مقالا آخر وكأنه رد من الخليج على قادة الدولة المصرية. الأغرب أن أديب ظهر في فضائيات عربية منها قناة "سي إن إن عربية" مؤكدا أن مقاله السابق لا يقصد به النظام الحالي. (2) ولكن بعد فترة قصيرة من نفيه عاد أديب بمقال جديد بعنوان: "بدايات متفجرة لعام 2023" (3)، إذ بدأ أديب مقاله الجديد (بتاريخ 22 أغسطس/آب 2022) مخاطبا الجميع بالقول: "للأسف كان بودّي أن أُبشركم بالشهور الباقية من هذا العام وبالعام الميلادي المقبل، لكن، عذرا، الآتي سوف يسير من سيئ إلى أسوأ"، و"يا ويلنا من الشهور المقبلة". فقد توقع أديب حدوث "انهيارات اقتصادية كبرى تؤدي إلى قلاقل اجتماعية عنيفة تنجم عنها فوضى أمنية غير مسبوقة."

تشرح مقالات عماد أديب الأخيرة (4) لماذا تُعَدُّ قدرة الحكومة المصرية على التكيف مع التغيرات الاقتصادية وانخفاض إيرادات خزينة الدولة أضعف من الفترات السابقة، حيث فقدت مصر اليوم كل أوراق القوة التي حصلت بموجبها على الدعم والمساعدات الخارجية. لقد تغير السياق الإقليمي كليا، وأصبحت دول الخليج في حلف قوي يقود المنطقة، وانتقل

مركز الثقل السياسي العربي إلى الخليج، بجانب سياسات الخليج في التوظيف التي قلّلت من العمالة المصرية. كل ذلك أفقد مصر مكانتها في العهود السابقة، وأضحى أي تغيير بمصر يرتبط بهذا الحلف الإقليمي.

أما على المستوى الداخلي، فقد ارتبطت الدولة المصرية بمصالح جنرالات الجيش، مما يجعل أي توتر أو اضطراب معقدا ووخيم العواقب، لكن هذا الارتباط في الوقت نفسه ضاعف من أعباء النظام تجاه قاعدته المتمثلة في الطبقة العسكرية، وهذه الطبقة من العسكريين واللواءات تعترض على تحرير الشركات التي تمتلكها أو عرضها في البورصة، كما تعترض على عملية بيع أصول الدولة للحصول على أي مصدر نقدي. لكن السؤال: إلى متى تستطيع أن تصمد الخزانة المصرية؟

يُجيب سامر سليمان عبر دراسته للاقتصاد السياسي لنظام مبارك بأن لجوء النظم السلطوية إلى العنف باستمرار مع زيادة الضرائب لا يعكس إلا ضعف وهشاشة النظام، بيد أن سليمان قرر في نهاية كتابه الآتي: إذا كانت الدولة المصرية دولة ضعيفة يقف على رأسها نظام يبدو قويا لكنه يظل أضعف من أن يسيطر على المجتمع كله، فكذلك المجتمع المصري مجتمع ضعيف ومتنافر لا يستطيع الضغط على النظام والمشاركة في السلطة. ولكن تبقى حقيقة ساطعة هي أن الدولة المصرية بهذا الشكل الريعي تزداد ترهُّلا وتحلُّلا، وتزداد الحلول معها تعقيدا وتأزُّما مما ينبئ بمستقبل غير مبشّرٍ بأي حال.

المصادر

-1مشروع الموازنة في مصر: عجز واستدانة ومزيد من الضرائب

-2أول تعليق من عماد الدين أديب لـ CNNبعد هجوم إعلاميين مصريين على مقال "14 سببا لسقوط الحكام"

-3بدايات متفجّرة للعام 2023.

-4عماد أديب.. 14 سببا لسقوط الحكام والأنظمة

-5النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك، سامر سليمان.

المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/midan/reality/economy/2023/1/2/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%86%D9%81%D9%87%D9%85

3 - بعد أن قفزت مخصصات دعم العيش والسلع بعد تعويم الجنيه: الحكومة تقرر الدخول فى إنتاج العيش الحر للتخفيف عن الموازنة العامة للدولة

كتب جريدة الأهالي في 18يناير،23 3:31 م

فى الوقت الذى اتخذت فيه الحكومة والبنك المركزى العديد من القرارات والاجراءات فيما يتعلق بالاصلاح المالى وعلميات سعر العملة المحلية، ألقت هذه الإجراءات بتداعياتها على العديد من القطاعات الحيوية الاقتصادية وأصبحت الوزارات فى منافسة مع القطاع الخاص الذى قاد حركة ارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات.

وتشير المعلومات إلى أن قطاع السلع الغذائية الأساسية والمقارنات التموينية كانت أحد القطاعات التى تحملت داعيات تحرير سعر العملة، وكذلك مضاربات القطاع الخاص. ففى الوقت الذى وصل فيه سعر الدولار إلى أكثر من 29.6 مقابل الجنيه، قفزت فجأة مخصصات دعم العيش الذى يتم توزيعه على البطاقات التموينية حتى وصل معدل الزيادة فى تلك المخصصات إلى 76% خلال موازنة العام المالى الحالى لتصل إلى أكثر من 90 مليار جنيه مقارنة بما تم تخصصيه فى الموازنة 51 مليار جنيه.

كما تشير المعلومات إلى أن هذه القفزة فى مخصصات دعم السلع التموينية خاصة العيش البلدى دفعت الحكومة ووزارة التموين والتجارة الداخلية إلى الدخول كلاعب أساسي فى عمليات تداول وبيع العديد من السلع بأسعار ربما أقل قليلا من أسعار القطاع الخاص لتعويض ما ستتحمله من أعباء مالية نتيجة ارتفاع أسعار دعم العيش البلدى.

قررت وزاره التموين التى تنتج ما يقرب من 270 مليون رغيف عيش بلدى مدعوم يوميا توزيع جزء من هذا الإنتاج بالسعر الحر للمواطنين غير المشمولين بنظام دعم العيش من خلال طرح كروت شحن مسبقة يستطيع من خلالها المواطنين بشحنها شراء احتياجاتهم من العيش البلدى لكن بالسعر الحر، وهو ما يعنى أن جانبا من إنتاج المخابز سيتم بيعه بالسعر الحر، وبالتالى تعويض جانب مما تقدمه من مخصصات مالية فى دعم العيش على أن يتم مراجعة الأسعار شهريا طبقا لسعر التكلفة والقمح ومدخلات الإنتاج .

أوضح وزير التموين فى تصريحاته ردا على تساؤلات الأهالى أن هناك معلومات تفيد قيام بعض من أصحاب المخابز التى تعمل تحت مظلة

الوزارة ويزيد عددها على 33 ألف مخبز ببيع العيش بأسعار حرة وهو ما يعد مخالفة وبالتالى من الممكن أن تقوم الوزارة بذلك بدلا من ارتكاب المخابز لمثل هذه المخالفات.

وفى المقابل كذلك تحاول الحكومة وفى إطار ضمان موسم توريد عالٍ للقمح، والتى ستبدأ بعد شهرين تقريبا تشجيع الفلاحين على التوريد طبقا للأسعار الجديدة التى ستعلنها الحكومة خلال الساعات القادمة، وعدم الاحتفاظ به كعلف للحيونات نتيجه ارتفاع أسعار العلف، ودخول هيئة السلع التموينية فى تدبير احتياجات البلاد من الذرة، حيث طرحت لأول مرة مناقصة عالمية لشراء الذرة، وقال وزير التموين أن قيام هيئة السلع التموينية باستيراد الذرة يأتى لتأمين احتياجات البلاد من العلف، وكذلك السيطرة على سعر الردة الذي وصل الى 8500 جنيه للطن فى حين تقوم الوزارة ببيع الردة بسعر 5500 جنيه للطن عن طريق البورصة ونهدف من هذا الاجراء تأمين الاحتياجات خلال موسم توريد القمح ومحاولة التغلب على الارتفاعات العالمية لأسعار الذرة والعلف عموما.

من جانب أخر من المقرر خلال الأيام المقبلة اجتماع لجنة تسعير المواد البترولية، وذلك فى محاولة لاعتماد الأسعار خلال الربع الاول من 2023 وكان رئيس الوزراء قد أشار إلى أن تكلفة لتر السولار الفعلية على الدولة 11 جنيها، ولكن سعره في الأسواق يقدر بنحو 7.25 جنيه، أي هناك ما يقرب من 4 جنيهات تتحملها الدولة لكل لتر، موضحا أن استهلاك الدولة في السنة الواحدة من السولار يقدر بنحو 15 مليار لتر سولار، أي هناك نحو 60 مليار جنيه تتحملها الدولة دعما، وهو ما يعد رقمًا هائلًا.

http://alahalygate.com/archives/166465

4 - الغلاء يضرب الأسواق.. خبراء الاقتصاد: آليات السوق لا تعنى الفوضى .. ودور الحكومة غائب

المواطنون يدفعون فاتورة زيادة سعر الدولار

كتب نجوى إبراهيم في 21يناير،23

التجار يتحكمون فى الأسواق .. والإعلان عن أسعار السلع لن يحل الأزمة

يمن الحماقى: مطلوب دعم صغار المنتجين لزيادة الإنتاج

رشاد عبده: إحياء دور المجمعات الاستهلاكية وتقليل الوسطاء

عبد العزيز السيد: وضع سعر استيراد ومحاسبة غير الملتزمين

ما حدث الأيام الماضية فى الأسواق العامة من اشتعال الأسعار، يؤكد أن الأجهزة الحكومية لا تستطيع السيطرة على الأسواق وأن تجار الجملة والتجزئة أصبحوا يتحكمون فى الأسعار والكميات المعروضة فى ظل غياب الرقابة.

فارتفاع سعر الدولار لم يضع الحكومة وحدها فى مأزق تدبير الموارد المالية التى فرضتها القفزة الأخيرة فى الأسعار ولكنه وضع المواطنين أيضا فى مأزق شديد يتمثل فى ارتفاع أسعار كل السلع. ..هذا ما ترجمه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى لغة الأرقام، بعدما ارتفعت مؤشرات التضخم السنوي بنسبة 21.9% لشهر ديسمبر 2022، مقابل 6.5% لنفس الشهر من العام السابق حيث ارتفعت أسعار

الطعام والشراب بنسبة 37.9%، خلال ديسمبر الماضى مقارنة بديسمبر 2021، وشهدت أسعار الحبوب والخبز ارتفاعا بنسبة 58.3%، اللحوم والدواجن بنسبة 35.5%، الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة 44.2%، ومجموعة الألبان والجبن والبيض بنسبة 48.9%، وارتفاع الزيوت والدهون بنسبة 21.8%، وارتفاع الفاكهة بنسبة 15.7%، وارتفاع الخضراوات بنسبة 38.8%.

كما ارتفعت أسعار مجموعة السكر والأغذية السكرية بنسبة 31%، ومجموعة المنتجات الغذائية الأخرى بنسبة 40.9%، وارتفاع أسعار مجموعة البن والشاي والكاكاو بنسبة 36.0%، وارتفعت أسعار مجموعة المياه المعدنية والغازية والعصائر الطبيعية بنسبة 20.9%.

وأرجع عدد من خبراء الاقتصاد هذا الارتفاع نتيجة تطبيق نظام سعر الصرف الجديد للجنيه ..الأمر الذى أدى إلى زيادة الأعباء على ميزانية الأسر خاصة الفقراء ومحدودي الدخل, وتراجع القوة الشرائية للمواطنين ..

اكتفت الحكومة لمواجهة الغلاء وضبط أسعار السلع بافتتاح معارض "أهلا رمضان" فى مختلف المحافظات على مستوى الجمهورية بداية من يناير الجارى حتى نهاية شهر رمضان الكريم بهدف توفير السلع الغذائية للمواطنين بأسعار مخفضة, وإلزام تجار التجزئة والمحال التجارية بالإعلان عن سعر كل سلعة من السلع، وقام "علي المصيلحي" وزير التموين والتجارة الداخلية بتشكيل لجان مشتركة من مديريات التموين ومباحث التموين وحماية المستهلك وهيئة سلامة الغذاء للنزول على الأرض ومتابعة وضع السعر على السلع وبمكان وخط واضح للجمهور

في كل المحال وخاصة في الأماكن التي تبتعد عن عواصم المحافظات والمدن الكبيرة..

والسؤال ماذا بعد الإعلان عن سعر السلع هل هناك رقابة على هذه الأسعار للتأكد من كون هذا السعر للسلعة عادلًا، أم به مُغالاة؟! وهل يتم رصد المخالفات وإلزام التجار بالسعر العادل ؟ومن الذى يرفع السعر التاجر أم الموزع أم المنتج؟ وهل بإمكان الدولة وضع سعر عادل للسلع وفقا لفواتير الشراء وإلزام التجار به؟ وأخيرا هل المبادرات ومعارض أهلا رمضان سيكون لها تأثير حقيقي على الأسواق وتؤدى إلى ثبات الأسعار وإيقاف الفوضى والغلاء, أما أن تأثيرها على السلع داخل المعرض فحسب؟! استقرار الدولار

من جانبها أكدت د. يمن الحماقى، أستاذ الاقتصاد، أن التجار التزموا بوضع الأسعار على السلع وفى اليوم التالي يتم تغيير هذه الأسعار ورفعها بشكل دورى, وبالتالي فإن الالتزام بقرار الحكومة والإعلان عن الأسعار لن يحل مشكلة الغلاء, ولكن ما نريده لصالح المستهلك أن ننظر إلى أى مدى نسبة ربح المنتج والموزع والمستهلك تكون عادلة ومنطقية وهل نسبة رفع السعر تتناسب مع نسبة رفع الدولار ,لأن كل من المنتج والتاجر والموزع هو الحفاظ على قيمة رأس المال ودورة البضائع التى تمثل رأس المال, ولذلك الهدف الحفاظ على قيمتها السعرية وعند بيعها يحصل التاجر ما يمكنه من شراء نفس كميات البضائع, وبالتالي يحسب على أساس سعر الدولار القائم حاليا, والأساس فى هذه المشكلة هو استقرار سعر الجنيه المصرى مقابل الدولار.

وأشارت إلى أن ما يحدث حاليا عملية تعويم كامل للجنيه والطلب على

الدولار يزيد والتجار المحتكرون للسلع يبدون مخاوفهم من الخسارة ويتم عرض السلع , وهذا حدث فى عام 2016, فى ناس خسرت بعد تخزين كميات من الدولار كسلعة وعند استقرار الدولار بدأت تخسر, والهدف هو أن المحتكرين للسلع يعرضون السلع , وعند زيادة المعروض سيحدث توازن فى الأسعار, وبالتالي نحن نعيش أزمة عدم ثقة ولا تأكد والكل يخشى ارتفاع الدولار ولذلك يتم تخزينه كسلعة.

وأضافت أن المنافذ التى تقوم الحكومة بافتتاحها وبيع السلع بها بأسعار مخفضة تمثل صمام أمان للمستهلك محدود الدخل والطبقة المتوسطة, فمثلا منافذ وزارة الزراعة المنتج من المزارع للمستهلك وبالتالي نقلل الحلقات الوسيطة, وتوفر تكلفة الوسيط, وهذا فى صالح المواطن, ولكن هذه المنافذ والمعارض لا يمكنها التأثير على السوق لأنها لا تستطيع أن تغطى كامل الطلب.

زيادة الإنتاج

وأوضحت أن الحل الأمثل للسيطرة على الأسواق هو زيادة الإنتاج, والحكومة لديها طاقات كثيرة مصانع متعثرة, ومشروعات صغيرة, ولابد أن تساند الحكومة هذه الطاقات من أجل زيادة الإنتاج ,فنحن مثلا نتحدث حاليا عن الثروة الداجنة التى فقدت صغار المنتجين نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج, وكان دور الدولة مساندة هؤلاء من أجل تدعيم هذه الصناعة الوطنية ,ونفس الأمر بالنسبة لصغار المزارعين, فدور الدولة دعمهم من أجل زيادة الإنتاج فيحدث توازن فى الأسعار بشكل تلقائي, ولكن هل الدولة لديها إطار مؤسسي كفء يتابع ما يحدث على أرض الواقع ويتدخل وقت اللزوم, ويضع الحلول المناسبة ويتتبع تأثيرها ..فمثلا

فى أزمة صغار المربين للدواجن لم نر أى مساندة من الدولة لهم وكانت النتيجة هروب صغار المنتجين وقلة المعروض وارتفاع الأسعار والضحية هو المواطن, ودور الدولة هو بحث هذه الأزمات التى تؤثر على الإنتاج والتحرك سريعا من أجل حلها.

المجمعات الاستهلاكية

فيما أكد د.رشاد عبده، رئيس المنتدى المصري للدراسات الاقتصادية، أن التجار يتحكمون فى الأسعار اعتقادا منهم أنهم شبه محتكرين للسلع, ولكن لو قامت الحكومة بتوفير السلع فى أماكن أخرى سيتم حل المشكلة, وهنا يأتي دور المجمعات الاستهلاكية , من أجل توفير السلع الجيدة والرخيصة من أجل منافسة القطاع الخاص الذى يستغل الأزمات, ولكن للأسف أصبح دورها غائبا لدرجة أن هناك سلعا بالمجمعات الاستهلاكية سعرها أغلى من مثيلاتها لدى القطاع الخاص.

وأشار إلى أن التوسع فى منافذ بيع الدولة, وأن تكون طوال العام وهذا سوف يساهم فى ثبات الأسعار, خاصة أن هذه المنافذ لا تكلف الدولة شيئا ولكنها توفر تكلفة الوسطاء, وعند الاتفاق مع المنتجين تقوم الوزارة بأخذ البضائع وطرحها فى المنافذ وبيعها لصالح المنتج وتخصم 25% مقابل الدعاية والإعلان على هذه المنتجات والتوفير يصب فى صالح المواطن, وبالتالي الحكومة لم تخسر وأيضا المنتجين, وأحيانا الدولة تقوم بتأجير الأرض للمنتجين فى حين أن دورها توفير هذه الأماكن بدون إيجارات لتوفير هذه القيمة من ثمن السلعة.

اتفاق

وشدد على ضرورة أن تجتمع الحكومة باتحاد الغرف واتحاد الصناعات وتفرض اتفاقا ليس تسعيرة جبرية ولكن هامش ربح مقبول 10أو 15% وأقصى تقدير 20% وفقا لتكاليف كل سلعة , ويكون هذا سعر البيع النهائي حتى لا يتم استغلال المواطنين وارتفاع الأسعار بدلا من 10 أو 20 % نجد نسبة الارتفاع تصل إلى 60%و70%, وفى حالة عدم التزام التاجر يتم حرمانه من الاستيراد ووضعه فى قائمة سوداء.

سعر استرشادى

أما د. عبد العزيز السيد، رئيس شعبة الدواجن بالغرفة التجارية، أوضح أن دور الدولة قبل إلزام التجار بوضع السعر على السلعة, هو إلزامهم بالسعر العادل لهذه السلعة, فمثلا الصويا اليوم سعرها 20 ألف جنيه, ويوضع عليها سعر يصل إلى 32 ألفا, فماذا استفدت أنا كمستهلك، وبالتالي ليس الحل وضع السعر, ولكن من الضروري أن يكون هناك أسعار استرشادية, ولجنة فنية دورها وضع أسعار استرشادي وفقا لسعر التكلفة وهامش الربح, أما من ينادون بآليات السوق الحر فهى كلمة حق يراد بها باطل, فنحن فى ظل أزمة طاحنة وتحتاج إلى قرارات صارمة من الحكومة, فهل آليات السوق الحر تفرض أن كل تاجر يحدد سعر السلع بشكل يومي ويرفع السعر بدون رقيب, فلابد من إلزام المنتجين والمستوردين بأسعار مستلزمات الإنتاج, وسعر عادل للمنتج النهائي ومحاسبة غير الملتزمين.

http://alahalygate.com/archives/166713

5 - كيف يخرج الاقتصاد الوطني من الأزمة الحالية

كتب محمد مختار في 21يناير،23

مدبولي

وائل النحاس: الحكومة مطالبة بإعلان خطتها المستقبلية وكيف ستوفر الموارد المالية اللازمة؟

أحمد خزيم: ضرورة الإسراع في التعامل بالروبل.. وجذب استثمارات مباشرة

فرج عبدالله: تقديم الدعم العيني ضمن مبادرة الـ11%.. ووضع ضوابط لدخول وخروج الأموال الساخنة

حنان رمسيس: البورصة تشهد انتعاشة كبيرة.. وتوقعات باستمرار صفقات الاستحواذ

حالة شبه ضبابية، يعيشها الوضع الاقتصادي الراهن، في ظل استمرار أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، حيث قفز الدولار لمستويات غير مسبوقة، وارتفعت معدلات التضخم، وسط مخاوف أطلقها الاقتصاديون من الوصول لمرحلة الركود التضخمي، لما له من آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الذي يعاني الآن بالفعل، مؤكدين أن هناك فجوة تمويلية كبيرة، كان السبب الرئيسي لها هو توسع الحكومة في الاعتماد على الأموال الساخنة بدلا من جذب استثمارات مباشرة حقيقية، وعند رفع الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة خرجت هذه الأموال لتترك الاقتصاد الوطني يعاني من أزمة كبيرة، وندرة في النقد الأجنبي، تسبب في تكدس

كبير للبضائع في الموانئ، وحدوث مضاربات مبالغ فيها في الأسواق الموازية، الأمر الذي يتطلب من الحكومة أفكارا خارج الصندوق لإعادة السيطرة على المشهد الاقتصادي، الذي يعاني منه المواطن البسيط بصورة كبيرة.

تدبير الموارد المالية

من جانبه أكد الدكتور وائل النحاس، الخبير الاقتصادي، أن المشهد الاقتصادي الحالي صعب جدا، والدولة والحكومة في منطقة اختبار حقيقي، هل ستتمكن الدولة بنهاية الشهر الجاري من سداد التزاماتها أو لا، وكذلك قدرتها للافراج عن جميع السلع الموجودة بالموانئ، فضلا عن توفير السلع الرمضانية، مع اقتراب الشهر الكريم، موضحا أن ابتدءًا من اليوم الأربعاء ستتضح الصورة كاملة حول ملامح الفترة المقبلة. وتابع «النحاس»، أن الحكومة تتأخر كثيرا في اتخاذ القرارات، وليس هناك وضوح في الرؤية، مشيرا إلى أنه يجب أن يكون هناك دور أكبر لمجلس النواب في الرقابة على الحكومة، وقراراتها بشأن الخطة الاقتصادية، قائلا إن صندق النقد هدفه من الاتفاق الجديد هو تأمين الأرصدة الدائنة، من خلال بيع الأصول، مؤكدا أن الصندوق صنع الأزمة للدولة المصرية والمواطن هو من سيدفع الثمن، مشددا على أن المجموعة الاقتصادية لا يديرها اقتصاديون.

وطالب الحكومة بضرورة الخروج وإعلان خطتها للمرحلة المقبلة، للقضاء على السوق الموازية لسعر الصرف، وكذلك منع الارتفاع الجنوني لأسعار السلع، والسيطرة على الأسواق، فضلا عن آليات توفير الالتزامات الدولية، فالدولة ستسدد مستحقات خارجية في فبراير ومارس بقرابة 9

مليارات دولار، فضلا عن وجود سلع بالموانئ بقاربة 9 مليارات دولار، بجانب توفير سلع رمضانية ومواد تموينية خلال هذه الفترة أيضا بقيمة 2 مليار دولار، ليكون الإجمالي المطلوب توفيره في فبراير ومارس نحو 20 مليار دولار، يجب على الحكومة الخروج والإعلان عن مصادر توفير هذه الأموال، في الإعلان الرسمي لها في 30 يناير الجاري.

الاتفاق مع صندوق النقد

وفي نفس السياق، أكد الدكتور أحمد خزيم، الخبير الاقتصادي، أن الدولة تعيش الآن في الجولة الثانية من البرنامج المكثف مع الصندوق الذي تم في 3 نوفمبر 2016، موضحا أنه في هذا التاريخ كان البرنامج المكثف لمدة 3 سنوات، وكانت الفجوة التمويلية حينها تقدر بـ 21 مليار دولار، وضخ البنك الدولي 30 مليار دولار، بواقع 10 مليارات دولار سنويا، قائلا إنه تم توفير 12 مليار دولار من البنك الدولي، و5 مليارات دولار من البنك الإفريقي، وسمح لوزارة المالية بطرح سندات دولارية بالخارج بقيمة 4 مليارات دولار، بجانب أن توفر الحكومة استثمارات مباشرة بقيمة 9 مليارات دولار، ولكن ما تم هو استقدام الـ9 مليارات دولار عن طريق قروض وسندات وليس استثمارات مباشرة، وبالتالي ارتفعت الفجوة التمويلية من 21 مليار دولار إلى 30 مليار دولار، مؤكدا أن هذا الخطأ الأول الذي تم في معالجة الوضع الاقتصادي.

وتابع أن الخطأ الثاني تمثل في عدم الاستغلال الأمثل لهذه الأموال، وهو استثمارات عقارية ذات عوائد طويلة الأجل لقروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، قائلا إن الفجوة التمويلية بدأت عند هذه المرحلة، مشيرا

إلى أنه خلال هذه المرحلة، فقد استنفدت الدولة الحد المسموح لها، وبالتالي جاء تقرير البنك الدولي الأخير بناء على هذا الوضع.

وأضاف «خزيم» أن الشروط التي وضعها صندوق النقد هي شروط قاسية على أن يتحملها المواطن البسيط، وتؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم، الذب هو مرتفع بالفعل، حيث يصل التضخم الإساسي إلى 21.5%، والتضخم العام 24% وفقا لبيانات البنك المركزي والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، مؤكدا أنه لا أحد يعلم متى تتم عملية التوازن بين الجنيه والدولار، فلا أحد يعلم قيمة الطلب على الدولار، مضيفا أن الحكومة لديها عجز بنحو 5 مليارات الدولار، والاحتياجات الشهرية بالجمارك تقدر بـ3 مليارات دولار، وبالتالي فإنه طالما حالة الطلب غير معلومة والعرض غير موجود سيظل هذا الصراع بين الجنيه والدولار موجودا.

شروط الصندوق

وفي تقرير لصندوق النقد الدولي، فقد التزمت الحكومة والبنك المركزي بتحقيق تكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص من خلال العمل على وقف الإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها شركات الدولة، وصولاً إلى ضمان أن تدفع هذه الشركات نفس أسعار الكهرباء والمياه المفروضة على الشركات الخاصة، وأيضا أن تعكس أسعار الوقود المحلية الأسعار العالمية، وعدم خفض أسعار الوقود حتى إذا اقترحت ذلك آلية التسعير التلقائي، حتى تستعيد الحكومة الدعم الإضافي الذي قدمته في الفترة الماضية بتثبيتها للأسعار.

كما يتم العمل على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الديون وأعبائها، التي بلغت في العام المالي الحالي 155 مليار دولار و40

مليار على التوالي، كذلك يستهدف البرنامج تمتع البلاد ووضعها النقدي بالمرونة للصدمات الخارجية، ووضع الأساس لنمو دائم وشامل غني بفرص العمل، والتخفيف من الضغوط الاقتصادية على المدى القريب، وحماية الاستدامة المالية، وكذلك الالتزام بمرونة سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية وعدم التدخل لتثبيته باستخدام احتياطي النقد الأجنبي، بما يساعد في التخفيف من تأثير الصدمات الخارجية، وتجنب الاختلالات المستقبلية في سعر الصرف الحقيقي، ويدعم القدرة التنافسية للصادرات، بالإضافة إلى توقف البنك المركزي المصري عن التوفير المباشر للعملات الأجنبية من الاحتياطيات للجهات الحكومية، بما يسمح بانعكاس هذا الطلب في سوق العملات الأجنبية بين البنوك، بجانب عدم منح أية إعفاءات للبنوك التجارية التي تخالف حدود المركز المفتوح لصافي العملات الأجنبية، وفرض عقوبات على أي بنوك مخالفة لهذه الحدود.

كما قررت الحكومة إبطاء تنفيذ المشاريع العامة خاصة القومية منها، للحد من الضغوط على سوق الصرف الأجنبي، وعدم تخطي نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 92.1% بنهاية يونيو 2023، على أن ينخفض إلى 83% بنهاية البرنامج في 2026-2027، وإذا زاد الدين عن الهدف ستتخذ الحكومة إجراءات منها ترشيد الإنفاق، وتعبئة الإيرادات، وبيع الأصول العامة، والعمل على سن قانون جديد لضريبة الدخل على المدى المتوسط يستهدف معالجة الثغرات وتبسيط الإجراءات بما فيها المكاسب الرأسمالية والدخل المهني وإلغاء الإعفاءات، وأن يتم إدراج حصيلة بيع الأصول للصناديق السيادية في حساب خاص بالبنك المركزي لزيادة صافي الاحتياطيات، مع توجيه 25% على الأقل من عائدات بيع

استثمارات الشركات المملوكة للدولة إلى ميزانية الدولة، و50% على الأقل من عائدات تصفية الشركات الأخرى المملوكة للدولة إلى الميزانية.

التعامل بالروبل

وحول ما يحدث لسوق سعر الصرف الآن، قال هي هندسة مالية، وإحداث التوازن بين الجنيه والدولار يتم عن طريق توازن عملية العرض والطلب.

وتابع الخبير الاقتصادي، أنه من المتوقع خلال الفترة المقبلة، ارتفاع معدلات التضخم، ودخول المواطنين في حالة فقدان القوة الشرائية، مؤكدا أن أية ارتفاعات جديدة في الأسعار سواء السلع أو الخدمات ستؤدي إلى حدوث الركود التضخمي، والموازنة العاملة للدولة ستكون أول ما ستتأثر بهذا الركود، حيث إن 78% من دخل الموازنة من متحصلات الضرائب، موضحا أن من يدير الملف الاقتصادي ليس "اقتصاديون."

وطالب بضرورة التعامل مباشرة بالروبل الروسي، لتشجيع السياحة حيث يجب عمل مبادرات سياحية كبيرة لدول الفوائض، وأيضا رفع كافة القيود على المصدرين تماما، موضحا أنه لا يوجد مزايا لعملية تخفيض العملة إلا بجذب استثمارات مباشرة وأيضا التوسع في التصدير، وكذلك يجب الاستغناء عن الواردات التي لها بديل محلي، لتخفيف الضغط على الدولار، وأيضا يجب تفعيل فكرة صندوق الذهب للاستثمار.

السياسية النقدية

ومن جانبه أكد الدكتور فرج عبدالله الخبير الاقتصادي، أن هناك حالة من الاضطراب النقدي يعاني منها الاقتصاد الوطني، نتيجة للصدمات الخارجية المتمثلة في ارتفاع أسعار الفائدة بالفيدرالي الأمريكي، نتج عنها

خروج رؤوس الأموال وحدث اضطراب في سعر الصرف، والذي بالتبعية انتقل أثره على مستوي السلع والخدمات وارتفاع معدلات التضخم، مشيرا إلى أنها حالة من الاضطراب المؤقت، متوقعا ان أمد التحسن من الممكن أن يكون خلال 3 أشهر، خاصة أن التعامل مع المشكلة الرئيسية وهي وجود سعرين للصرف سيكون آثار تضخمية حدثت بالفعل، ومن المرشح أن تستقر الأسعار خلال الأشهر مقبلة.

وتابع أن إنهاء اضطراب الاقتصاد يتطلب عددا من الإجراءات المالية والنقدية والاقتصادية، من المفترض أن الحكومة بدأت جزءا منها، موضحا أنه بالنسبة للإجراءات النقدية ضرورة الاستمرار في سياسات تشددية مع الحفاظ على القيمة الحقيقية للمدخرات، مطالبا البنك المركزي بإتاحة الأطر الإدخارية مثل عقود الخيارات على العملة المحلية، لتجنيب عدد كبير من المودعين للمضاربة على الذهب والدولار، وللحفاظ على القيمة الحقيقية لمدخراتهم، مما يدفع المتعاملين في سوق النقد من تخفيف الضغط على الدولار، وتقليل الفجوة بين السعر الحقيقي والسعر السائد للسوق الموازية بالنسبة للدولار.

مبادرة دعم الصناعة والزراعة

وأضاف أنه بالنسبة للسياسة المالية، أكد أنه تم طرح مبادرة تمويل الـ11% للقطاعين الصناعي والزراعي، مشددا على ضرورة أن يكون التمويل الممنوح للقطاعين ألا يكون نقديا بفقط، ولكن يجب أن يكون تمويلا عينيا متمثلا في توفير مستلزمات الإنتاج، للعمل على زيادة الإنتاج خلال الفترة المقبلة، وتجنب أن يكون هذا التمويل دون جدوى تعود على هذين القطاعين، وأن يكون هذا التمويل بالقيم الحقيقية وغير مبالغ فيه.

وتابع أن استمرار الحكومة في سياسة الترشيد في الإنفاق العام، فضلا عن ضرورة الإعلان عن جدوى هذا الترشيد، والعائد منه في خدمة الاقتصاد، فضلا عن تبني رؤية واضحة للمنتجات الصناعية والزراعية وأن تتوجه الدولة مباشرة بدعم المزارعين للتوسع في التصنيع الزراعي والتصدير، مطالبا الحكومة بان تتجه بشكل فاعل في تحقيق كفاءة الإنفاق العام.

وأعدت الحكومة، مبادرة جديدة لدعم القطاعات الإنتاجية «الصناعة والزراعة» تستهدف توفير تمويلات بفائدة ميسرة للشركات العاملة بالنشاطين للتوسع في المشروعات القائمة، وإنشاء أخرى جديدة لتحقيق خطة الدولة في زيادة الصادرات المصرية وخفض فاتورة الواردات تتمثل في خفض أسعار الفائدة على القروض المقدمة للصناعة والزراعة، لمساعدتها في مواجهة تلك التداعيات السلبية؛ بحيث تكون القيمة الإجمالية للمبادرة المقترحة، هي نحو 150 مليار جنيه، منها نحو 140 مليار جنيه تمويل عمليات رأس المال العامل، بالإضافة إلى نحو 10 مليارات جنيه لتمويل شراء السلع الرأسمالية، وتم تحديد سقف لاستفادة كل شركة بحيث تحصل كل شركة على حد أقصي للتمويل بواقع 75 مليون جنيه بفائدة 11% ثابتة.

الأموال الساخنة

وطالب بضرورة وضع ضوابط حاكمة لعملية دخول وخروج الأموال الساخنة، حتى لا تتسبب في أزمة بسوق الصرف عند خروجها المفاجئ، وعلى سبيل المثال إذا خرجت هذه الأموال قبل موعدها تخصم قيمة العائد الممنوح لهذه الأموال.

انتعاشة للبورصة

وأكدت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، أن البورصة تشهد خلال هذه الفترة انتعاشة كبيرة لجميع المؤشرات، في ظل ارتفاع كبير للتضخم وفي شهر ديسمبر وصل إلى 24%، وأنه على الرغم من شهادات الإدخار ذات عائد 25% لمدة عام وهي شهادات قصيرة الآجل، الأمر الذي دفع المتعاملين بضخ سيولة في البورصة بصورة كبيرة لتحقيق مكاسب مالية كبيرة، عن طريق التداول في الأسهم المتواجدة في البورصة متدنية القيمة مرتفعة قيمة الأصول.

وصلت الأسهم المحلية إلى أعلى مستوى في تاريخها، بعد أن تخطى رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة حاجز التريليون جنيه، وسجلت البورصة زيادة فى رؤوس أموالها بلغت 30.2 مليار جنيه خلال عام 2022، و20 مليار جنيه خلال عام 2021، و8.7 مليار جنيه خلال عام 2020 لعدد 37 شركة، و10.3 مليار جنيه لعدد 54 شركة خلال عام 2019، ونحو 27.6 مليار جنيه لعدد 59 شركة خلال عام 2018، 4.8 مليار جنيه خلال الفترة من أغسطس إلى ديسمبر عام 2017 لعدد 22 شركة.

وتابعت، «رمسيس» أنه خلال تداولات الأسبوع الماضي، تم الوصول إلى نقاط قياسية نحو 16 ألف نقطة، وهذا يرجع إلى اهتمام المؤسسات المحلية والأفراد المحليين بضخ سيولة كبيرة في الأسهم التي حققت أرباحا يومية قد تتجاوز الـ5% في بعض الأسهم مضيفة أن هناك بعض الأسهم أيضا شهدت ارتفاعا بقيمة 20% في الجلسة الواحدة، مما يعني أنه خلال الأسبوع تم تحقيق 25% أرباحا، وهذا الرقم بطبيعة الأمر أعلى من فائدة الشهادة الإدخارية الممنوحة الأن، الأمر الذي يفسر بصورة

كبيرة الرواج الكبير للبورصة خلال هذه الفترة، مما زاد عدد المكودين في البورصة والمتداولين خلال 4 أشهر بأكثر من 550 ألف متداول.

وتابعت أن الصناديق السيادية العربية ترى نقاط قوة في الأسهم المصرية، مما دفع المتعاملين المصريين الاتجاه إلى مزيد من ضخ سيولة كبيرة في الأسهم لتحقيق مكاسب رأسمالية غير مسبوقة من قبل، مضيفة أن البورصة المصرية استطاعت خلال العام الماضي أن تحقق أفضل أداء في البورصات العربية بقيمة ارتفاع نحو 22%، يليها بورصة أبو ظبي، بسيولة قوية تجاوزت الـ2 مليار جنيه في الجلسة الواحدة، واهتمام من قبل المتعاملين بضخ سيولة قوية.

وتوقعت أن تشهد الفترة المقبلة، مزيد من صفقات الاستحواذ على الأسهم من قبل الصناديق العربية، تتنوع ما بين قطاعات العقارات والأسمدة والكيماويات والخدمات المالية غير المصرفية إلى جانب قطاع البنوك،

وفسرت خبيرة أسواق المال، التناقض بين الوضع الاقتصادي الحالي والذي يشهد معاناة كبيرة، وبين الانتعاشة الكبيرة للبورصة، قائلة: إنه في ظل ارتفاع أسعار الفائدة ليس بالسهولة تدشين مشروعات جديدة، وتكلفة الاقتراض تكون مرتفعة، ولكن في البورصة، فالتداول بسيط جدا ولا يوجد عليه أية مصاريف، وتكلفته قليلة، فضلا عن إجراءات التخارج الصعبة من المشروعات، ولكن في البورصة ما عليك إلا إصدار أمر بيع.

http://alahalygate.com/archives/166703

6 - الجنيه المصري الحائر... هل يصلح الروبل ما أفسده الدولار؟

"المركزي الروسي" يدرج العملة المصرية ضمن سلة عملاته وخلاف بين المتخصصين حول أهمية القرار للاقتصاد المحلي

محمود الجمل صحافي ، الأحد 22 يناير 2023 6:22

شهد الجنيه المصري انهياراً غير مسبوق أمام الدولار الأميركي (أ ف ب)

تسعى القاهرة وموسكو إلى إيجاد حلول غير تقليدية لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تواجه الدولتين مع اختلاف الأسباب، وإن كان القاسم المشترك بين الأزمتين هو الدولار الأميركي. فالدولتان دخلتا الأزمة في توقيت واحد تقريباً منذ مارس (آذار) 2022، إذ بدأت من روسيا بهجومها على الأراضي الأوكرانية بعد احتدام الخلاف الجيوسياسي، ثم صدرت موسكو التداعيات السلبية على القاهرة التي خلفت أزمات اقتصادية على عدة محاور، أبرزها تسرب استثمارات الأجانب في أدوات الدين السيادية المصرية بقيمة لم تقل عن 22 مليار دولار، مما أضعف من قيمة العملة المحلية المصرية أمام عملات الدول الكبرى، وعلى رأسها الدولار الأميركي، لتنخفض قيمتها بأكثر من 50 في المئة منذ مارس 2022.

كما تراجعت إيرادات السياحة لمصر، إذ إن السياح الروس والأوكران يمثلان أكثر من 30 في المئة من حجم السياحة الوافدة إلى المقاصد

السياحية في مصر. إضافة إلى ارتفاع فاتورة الغذاء، إذ تعتمد القاهرة على استيراد الحبوب، خصوصاً القمح من الدولتين.

ونتيجة لشح العملة، تكدست الحاويات في الموانئ المصرية انتظاراً لتوفير الدولار، قبل أن تتدخل الحكومة المصرية لحل الأزمة، بعدما أفرجت عن بضائع بقيمة خمسة مليارات دولار خلال 23 يوماً من ديسمبر (كانون الأول) الماضي، قبل أن تعاود الإفراج عن بضائع أخرى بقيمة 4.7 مليار دولار في ثلاثة أيام في الفترة من 14 إلى 17 يناير (كانون الثاني) الحالي.

موسكو صدرت الأزمة والقاهرة تلقتها

على الجانب الآخر، ورغم أن موسكو هي من صدرت الأزمة إلى العالم ومصر تحديداً فإنها لم تنج من التداعيات السلبية، إذ تواجه روسيا بمفردها حزمة من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الدول الغربية، بسبب الحرب على أوكرانيا، التي حرمت روسيا من الوصول إلى احتياطاتها الأجنبية من العملات، خصوصاً الدولار بعدما سجلت العملة الروسية (الروبل)، أدنى مستوى لها في ثمانية أشهر، مع نهاية 2022 ليسجل الدولار الواحد نحو 70 روبلاً في الوقت الحالي في أدنى مستوى له منذ أبريل (نيسان) 2022، علاوة على فرض سقف سعري على النفط الروسي من الاتحاد الأوروبي يدخل حيز التنفيذ مطلع فبراير (شباط) المقبل.

وفي ديسمبر الماضي، اتفقت مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا على حظر استخدام التأمين البحري والتمويل والسمسرة الذي يوفره الغرب للنفط الروسي المنقول بحراً، الذي يزيد سعره على 60

دولاراً للبرميل في إطار العقوبات الغربية على موسكو لهجومها على أوكرانيا، ورداً على ذلك، أعلنت روسيا أنها ستمنع اعتباراً من الأول من فبراير بيع نفطها إلى الدول الأجنبية التي تحدد سقفاً للأسعار.

وفي تلك الأثناء، أظهرت بيانات الحكومة الروسية، الأسبوع الماضي، أن فائض الحساب الجاري الروسي، انخفض في الربع الأخير من عام 2022 إلى 31.4 مليار دولار، من 48 مليار دولار في الربع الثالث، ونحو 78.5 مليار دولار في الربع الثاني لنفس العام. في الوقت الذي كشفت وكالة الطاقة الدولية "IEA"، أن صادرات النفط الروسية تراجعت 200 ألف برميل شهرياً على أساس شهري في ديسمبر الماضي إلى 7.8 مليون برميل يومياً، مع تراجع شحنات الخام إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي ظل تلك الضغوط الاقتصادية على موسكو تفتقت، أخيراً، أحد الحلول في ذهن البنك المركزي الروسي بعدما أعلن، الأربعاء الماضي، إدراج الجنيه المصري ضمن سلة من العملات لديه، في محاولة لتخفيف الضغط عن استخدام الدولار.

وحدد البنك الروسي الأسعار الرسمية للروبل مقابل تسع عملات أجنبية أخرى، من بينها الجنيه المصري، بعد أن نشر على موقعه الرسمي بياناً قال فيه إن "قائمة العملات الأجنبية التي يحدد سعرها رسمياً مقابل الروبل تضمنت تسع عملات جديدة من بينها الجنيه المصري الذي يساوي أكثر من روبلين روسيين"، إلى جانب "الدرهم" الإماراتي، و"البات" التايلاندي، و"الدونغ" الفيتنامي و"الدينار" الصربي، و"الدولار" النيوزيلندي، و"اللاري" الغورغي، و"الروبية" الإندونيسية، و"الريال" القطري.

وصاحب قرار موسكو ردود أفعال واسعة وتفاعلاً على مواقع التواصل الاجتماعي في القاهرة، في الوقت الذي اختلفت آراء المحللين والمتخصصين حول أهمية القرار بالنسبة للاقتصاد والجنيه، ففي الوقت الذي اعتبره البعض بمثابة "طوق النجاة للجنيه" قلل آخرون من ذلك على اعتبار أن القرار "لن يدعم سوى التبادل التجاري".

ضبط آلية طباعة النقد

يقول مستشار وزير التموين المصري مدحت نافع "من المهم أن يترافق نظام قبول الجنيه المصري في الاستيراد من روسيا وغيرها مستقبلاً من دول (بريكس) مع ضبط آلية طباعة النقد". محذراً أن "عدم توافر العملة الصعبة مع استمرار تزايد النهم على الاستيراد بالجنيه المصري يغري بالسلطة النقدية أن تبالغ في طباعة النقود، ومن ثم مزيد من تراجع قيمة العملة وقوتها الشرائية محلياً"، مضيفاً أنه "فضلاً عن ذلك ستواصل العملة انسحاقها أمام عملات التجارة الرئيسة، وفي مقدمتها الدولار، الذي ما زلنا وسنظل نعتمد عليه طويلاً في تدبير وارداتنا مع شركائنا التجاريين الأهم والأكبر".

ويعتقد نافع أن أي نظام جديد للمدفوعات سيفرض على المشتركين فيه هذا النوع من الضوابط. مشيراً إلى أنه "ربما تعين علينا ونحن عادة صافي مستورد مع كل الدول أن نعيد شراء فائض الجنيه لدى تلك الدول وذلك بعملاتهم أو بالعملة الصعبة، ولما كانت عملاتهم يعتمد توافرها لدينا على حجم وارداتهم من مصر، الذي هو قليل نسبياً فبالضرورة ستجد مصر نفسها في نهاية العام أو بداية كل عام جديد في مأزق تخفيض كبير لقيمة

سعر الصرف وحرق للاحتياطي الدولاري، فما زال الدولار مستخدماً لتقدير قيمة الروبل مقابل الجنيه المصري".

يدعم السلع الأساسية

من جانبها ترى النائب السابق لرئيس بنك مصر (المملوك للدولة) سهر الدماطي، أن "اعتماد البنك الروسي الجنيه المصري ضمن العملات الرسمية التي يتعامل معها يتيح مرونة التبادل التجاري بين الدولتين، ويخفف الضغط عن استخدام الدولار".

وقالت الدماطي "هذا الإجراء سيعزز من قدرة مصر على استيراد ثلاث سلع غذائية تتميز روسيا بوفرتها تشمل القمح ومدخلات الإنتاج والذهب بالجنيه، بما يؤثر مباشرة في سهولة السداد بالعملة المحلية وتحقيق وفرة كبيرة من العملة لعدم الحاجة لتوفير الدولار"، مضيفة أن "دولاً عديدة تتجه في الوقت الراهن إلى اعتماد عملات دول أخرى، لتسهيل التبادل التجاري من خلال تعدد الأقطاب لتخفيف ضغط توفير الدولار".

حدود ضيقة: واعتبر المتخصص في الاقتصاد الكلي هاني توفيق أن "هناك تأثيراً إيجابياً على الجنيه المصري بعد إدراج البنك المركزي الروسي ضمن العملات الأساسية". مستدركاً "لكن ذلك في حدود ضيقة. ستكون قيمة الإجراء في حدود حجم وميزان التجارة الروسي المصري فحسب. أي أنه ستتمكن الحكومة المصرية في الاستفادة من إجراء المقاصة بين السلع المستوردة والمصدرة إلى روسيا مما يخفف نسبياً الضغط على العملة الصعبة".

من جانبه وصف نائب رئيس البنك العقاري المصري وليد ناجي، تلك الخطوة بـ"الإيجابية". قائلاً إن "اعتماد البنك المركزي الروسي الجنيه

المصري سيعكس ثقة وخطوات لدفع كمية وقيمة التبادل البيني بين موسكو والقاهرة".

دعم القطاع الخاص بالبلدين: وتوقع ناجي أن يمنح ذلك القرار الشركات في القطاع الخاص سواء في روسيا أو مصر دفعة هائلة نحو تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدولتين. مؤكداً أن "هذا الإجراء أيضاً سيصب في زيادة العائدات السياحية إلى الخزانة المصرية بعد إتاحة السياح الروس الدفع بالروبل عوضاً عن الدولار بعد إخراج موسكو من النظام المصرفي العالمي (سويفت) كعقوبات غربية ضد روسيا على خلفية الهجوم الروسي على أوكرانيا".

وتابع أن عدم الحاجة لتوفير عملات أجنبية مثل الدولار لسداد السلع المستوردة بين الدولتين "يخفف الضغط عن العملة، ويزيد حجم مجالات التبادل التجاري، ويسهل المعاملات القائمة، ويقوي من العملة المحلية".

هل يدعم السياحة؟: في المقابل، قلل عضو غرفة المنشآت الفندقية في البحر الأحمر (شرقي مصر) راني فايز من أهمية إدراج الجنيه المصري ضمن عملات أساسية للبنك المركزي الروسي على قطاع السياحة، موضحاً أن "الأهم بالنسبة للقطاع السياحي هو توقيع المركزي المصري على اتفاقية النظام المصرفي الروسي (مير) بعد استبعاد الروبل من النظام المصرفي العالمي (سويفت)".

وأشار فايز إلى أن "مفاوضات البنك المركزي المصري مع نظيره الروسي للتوقيع على الاتفاقية توقفت عقب الهجوم الروسي على أوكرانيا. لكن المفاوضات بين الجانبين تجددت عقب قرار البنك الروسي الخاص بالجنيه المصري"، مؤكداً أن "هذا الإجراء يمثل استفادة جيدة للعلاقات

التجارية وتبادل السلع الأساسية بين موسكو والقاهرة فحسب، بينما العلاقات السياحية لن تستفيد من ذلك".

في تلك الأثناء، قال رئيس الشركة القابضة لمصر للطيران، يحيى زكريا، في تصريحات صحافية، إن "شركته شغلت 1250 رحلة طيران عارض خلال عامي 2021 - 2022 وحتى الربع الأول من العام الحالي، من بينها 470 رحلة جوية نقلت 150 ألف سائح روسي من العاصمة الروسية موسكو مباشرة إلى شرم الشيخ والغردقة".

وتخطط القاهرة وفقاً لاستراتيجية أطلقتها وزارة السياحة المصرية لزيادة عائدات قطاع السياحة إلى 30 مليار دولار سنوياً، أي ما يمثل ثلاثة أضعاف العائدات الحالية. وفي غضون ذلك، توقع صندوق النقد الدولي، ارتفاع إيرادات قطاع السياحة في مصر، لتسجل 11.3 مليار دولار عام 2022 - 2023، و14.2 مليار دولار عام 2023 - 2024، و18.9 مليار دولار عام 2024 - 2025، و22.8 مليار دولار عام 2025 - 2026، و26.5 مليار دولار عام 2026 - 2027.

53.8 مليار دولار صادرات مصر

في تلك الأثناء، سجلت الصادرات المصرية مستويات غير مسبوقة عند 53.8 مليار دولار للصادرات السلعية والصناعية وكذلك الصادرات البترولية وفقاً لتصريحات صحافية لرئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، مضيفاً أن "معدل نمو الصادرات بلغ 19.5 في المئة خلال 2022 مقارنة بـ45 مليار دولار العام الماضي".

وبلغت قيمة الواردات غير البترولية نحو 80 مليار دولار. موضحاً أنه "جرى الإفراج عن بضائع من الموانئ بقيمة 4.8 مليار دولار في

الفترة من 14 - 17 يناير (كانون الثاني) الحالي"، مشيراً إلى أن "مجلس الوزراء سيبدأ تطبيق مبادرة دعم الصناعة والزراعة بداية من الأسبوع الحالي". ووصل حجم التبادل التجاري بين القاهرة وموسكو إلى حدود الـ3.7 مليار دولار خلال الفترة بين يناير إلى أكتوبر (تشرين الأول) من عام 2022 مقابل 3.1 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام السابق عليه، بزيادة بلغت 600 مليون دولار بحسب بيانات رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

واردات القاهرة من موسكو 3.2 مليار دولار

خلال تلك الفترة زاد استيراد القاهرة للسلع من موسكو لترتفع قيمة وارداتها 16.5 في المئة، لتصل إلى حدود 3.2 مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2022 مقابل 2.7 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام السابق عليه، بزيادة بلغت 462.1 مليون دولار، بينما سجلت الصادرات المصرية إلى روسيا 512 مليون دولار خلال نفس فترة المقارنة، مقابل 427 مليون دولار خلال الفترة المناظرة من العام السابق عليه، بزيادة 85 مليون دولار.

وتعتمد القاهرة على موسكو في توفير عدة سلع أساسية، أبرزها الحبوب التي وصلت قيمتها إلى 1.5 مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2022، يليها واردات خشب بقيمة 370.5 مليون دولار، علاوة على الوقود 151 مليون دولار خلال فترة المقارنة ذاتها.

ورصدت بيانات جهاز الإحصاء، قائمة أهم 10 سلع صدرتها مصر إلى روسيا خلال تلك الفترة يأتي في مقدمتها البرتقال بقيمة 110.2 مليون دولار، ثم البطاطا 82.6 مليون دولار، يليه العنب 31.4 مليون دولار،

إلى جانب الفراولة 24.1 مليون دولار، ثم تأتي صادرات اليوسفي 15.3 مليون دولار، والمانغو 11.7 مليون دولار، ثم الرومان 10.2 مليون دولار. علاوة على خضراوات بقيمة 8.3 مليون دولار.

https://www.independentarabia.com/node/414061/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B5%D9%84%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D9%81%D8%B3%D8%AF%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%9F

7 - أي مستقبل ينتظر الصناعة المصرية بعد توقف دعم "المركزي"؟

يرى محللون أن القرار سيرفع تكلفة التمويل على المُصنعين ونتيجته قفزة بالأسعار في الأسواق ومستويات التضخم

محمود الجمل صحافي، الجمعة 25 نوفمبر 2022 17:55

تلقى القطاع الصناعي الخاص قرار البنك المركزي المصري بصدمة كبيرة ووصفه مُصنعون بـ"غير المتوقع" (رويترز)

في الوقت الذي تعوّل فيه القاهرة على الصناعة والزراعة والسياحة، باعتبارها ركائز أساسية لإعادة هيكلة الاقتصاد المصري، الذي

أنهكته الحرب الروسية في أوكرانيا خلال 2022، ومن قبلها جائحة كورونا قبل عامين بزيادة، الإنتاج المحلي ودعم الصناعة وزيادة قيمة الصادرات وتقليل قيمة فاتورة الاستيراد، يتخلى البنك المركزي المصري عن دعم مبادرات التمويل بسعر 8 في المئة المُخصصة لدعم القطاع الصناعي، في ظل تنفيذ برنامج إصلاحي اقتصادي مع صندوق النقد الدولي، بينما تبنت عدة جهات أخرى إلى جانب وزارة المالية مهمة دعم القطاع السياحي والتمويل العقاري الاجتماعي وتمويل الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر.

والاثنين الماضي، أخطر البنك المركزي المصري البنوك المحلية ومجتمع المال والأعمال بالتوقف عن منح التمويلات المتعددة الأشكال في إطار مبادرات لدعم القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات، علاوة على قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة بسعر عائد 8 في المئة، على أن يجري سداد الرصيد المستخدم في إطار المبادرة بشكل تدريجي بحسب آجال التسهيلات الائتمانية المتاحة.

وفي نهاية الشهر الماضي، أعلن صندوق النقد الدولي وصول مصر والصندوق إلى اتفاق تمويل يصل إلى ثلاثة مليارات دولار مدته ستة أشهر، إضافة إلى 6 مليارات أخرى من شركاء تجاريين، مؤكداً أن التعاون يهدف إلى إيجاد تعديلات هيكلية للاقتصاد الكلي.

صدمة كبيرة

وتلقى القطاع الصناعي الخاص قرار البنك المركزي المصري بصدمة كبيرة، إذ عبّر متخصصون ومُصنعون ومستثمرون عن اندهاشهم من القرار، الذي وصفوه بـ "غير المتوقع". يقول رئيس جمعية مستثمري

مدينة بدر الصناعية بالعاصمة القاهرة، بهاء العادلي، "القرار جاء بعد أقل من شهر بعد عقد المؤتمر الاقتصادي في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي". لافتاً إلى أنه "لا يتماشى مطلقاً مع الاهتمام الحكومي والرئاسي بدعم الصناعة والمنتج المحلي في الفترة الأخيرة لتقليل الاعتماد على الخارج في توفير السلع".

وأضاف العادلي، "أصحاب المصانع والمستثمرين يعتمدون بنسبة تتخطى الـ90 في المئة على التمويلات والتسهيلات البنكية بأسعار فائدة مُخفضة، وتخلي البنوك المحلية عن دعم الصناعة سيرفع تكلفة التمويل بشكل مضاعف، فبدلاً من الحصول على تمويل بسعر فائدة 8 في المئة سنضطر إلى جلب نفس قيمة التمويل، لكن بفائدة تصل إلى 16.25 في المئة بعد إضافة اثنين في المئة على السعر المعلن من البنك، وهذا يشلّ الصناعة ويمنع التوسعات في المشروعات".

وحرّك البنك المركزي المصري أسعار الفائدة في اجتماع استثنائي في الـ 27 من أكتوبر الماضي بمقدار 200 نقطة أساس ما يعادل اثنين في المئة، لتصل أسعار الفائدة إلى 13.25 في المئة و13.75 في المئة، و14.25 في المئة على الترتيب.

وفي يناير (كانون الثاني) 2022، أطلق "المركزي" مبادرة لدعم القطاع الصناعي الخاص توفر تمويلات تصل إلى 100 مليار جنيه (نحو أربعة مليارات دولار أميركي) بسعر فائدة لا يزيد على الـ10 في المئة متناقصة، قبل أن يقلل السعر إلى 8 في المئة ومضاعفة التمويل ليصل إلى 200 مليار جنيه (8 مليارات دولار) في مارس (آذار) مع إدراج قطاعات أخرى، مثل الزراعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على

قطاع المقاولات لدعمهم في ظل التداعيات السلبية للجائحة العالمية آنذاك، قبل أن يتوقف عن الدعم الأسبوع الماضي، وارتفع حجم التمويل المُقدم من البنوك المحلية لدعم المبادرة إلى نحو 450 مليار جنيه (18.3 مليار دولار) حتى نهاية 2022.

وفي غضون ذلك، أعلن مجلس الوزراء نقل الدعم المقدم لخمس مبادرات من البنك المركزي إلى وزارات أخرى، ليس من بينها مبادرة دعم الصناعة، إذ جرى نقل المبادرات الخمس إلى وزارة المالية ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، إضافة إلى صندوق دعم السياحة والآثار (التابع لوزارة السياحة والآثار).

هل طلب صندوق النقد إلغاء تمويل المشروعات؟

وأرجع مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، عبد المنعم السيد، توقف البنك المركزي عن دعم المبادرات التمويلية للقطاع الخاص بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص إلى أنه أحد مطالب صندوق النقد الدولي خلال مفاوضات القاهرة مع الصندوق منذ مارس الماضي.

ومن المتوقع أن تحصل تداعيات سلبية على القطاع الصناعي في مصر جراء توقف التمويل المُدعم وقد تعصف بالقدرة التنافسية للمنتجات المصرية سواء في السوق المحلية أو التصديرية في وقت يعد القطاع قارب النجاة للاقتصاد المحلي.

ويعتقد السيد أن إلغاء تمويل المشروعات الصناعية بقروض ميسره لا تزيد على الـ8 في المئة "سيرفع من تكلفة التمويل على المُصنعين، مما

يعني زيادة تكلفة الإنتاج، وارتفاع الأسعار في الأسواق، وتتسع مستويات التضخم إلى أعلى".

وتعول القاهرة على ارتفاع قيمة الصادرات الخارجية لدعم البلاد بالعملة الأجنبية، خصوصاً في ظل شح الدولار الأميركي الذي أنهك الجنيه المصري ليخسر نحو 55 في المئة من قيمته في 2022، في ظل تراجع الإيرادات السياحية، وثبات إيرادات قناة السويس، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج.

وفي غضون ذلك، ارتفعت قيمة صادرات القاهرة إلى الخارج من 29.3 مليار دولار في 2020 إلى نحو 43.6 مليار دولار في 2021 بنسبة ارتفاع بلغت 48.8 في المئة، وقفزت قيمة الصادرات غير البترولية 32.5 مليار دولار خلال عام 2021، مقابل نحو 25.1 مليار دولار عام 2020 بارتفاع بلغت نسبته 29.9 في المئة، في حين وصلت قيمة الصادرات البترولية والكهرباء 11.1 مليار دولار مقابل 4.2 مليار دولار، بارتفاع 164.3 في المئة.

وحول التوزيع النسبي للصادرات طبقاً لدرجة التصنيع، بلغت أعلى نسبة للصادرات المصرية طبقاً لدرجة التصنيع خلال عام 2021 في السلع تامة الصنع 46.2 في المئة من جملة الصادرات المصرية، ثم الوقود 27.3 في المئة، ثم سلع نصف مصنعة 18.9 من جملة الصادرات المصرية وفقاً للنشرة السنوية للتجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر.

مشروعات صغيرة أغلقت أبوابها

واقترح مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية إيجاد حلول أخرى كحوافز وتيسيرات تقدم للقطاع الصناعي بهدف مساندته خلال الفترة المقبلة، مثل "إعفاءات ضريبية وجمركية وتقديم تمويل ميسر عن طريق جهات تمويل أخرى".

من جانبه، قال نائب رئيس هيئة الرقابة المالية الأسبق، مدحت نافع، "إيقاف مبادرة القطاع الصناعي بشكل مفاجئ أمر خطير يضيف فوق كاهل المُصنع أعباءً إضافية متمثلة في تكلفة رأس المال، فضلاً عن الطاقة والتراخيص والأراضي والأعباء التقليدية. لكن أتفهم نقل تبعية المبادرات لكن وقفها بشكل كامل أمر صعب".

ويتوقع نقيب المستثمرين الصناعيين، محمد جنيدي، تأثيراً سلبياً كبيراً في الصناعة، خصوصاً قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أعلن عدد كبير من أصحاب تلك المشروعات الإغلاق لعدم القدرة على الاستمرار، والأزمة ستتفاقم مع وقف البنك المركزي المبادرات.

ويطالب جنيدي الحكومة المصرية بإسناد هذا النوع من المبادرات إلى "جهات حكومية أخرى بديلة، نظراً إلى التداعيات السلبية التي ستواجه القطاع الصناعي مستقبلاً، في ظل تكلفة الإنتاج وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج عالمياً، علاوة على ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأميركي".

ويتفق رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية، شريف الصياد، مع أن عدداً لا بأس به من الشركات في القطاع الصناعي "ستتأثر سلباً، إذ سيقترض المُصنعون من البنوك مثلما يقترض الأفراد وبنفس الأسعار من دون دعم".

وفقاً لما أكده مُصنعون، في حديثهم إلى "اندبندنت عربية"، فإن عدداً غير قليل من أصحاب المصانع والمشروعات "لن يتوسعوا في الأنشطة الصناعية مجدداً مع الاقتراض بفائدة مرتفعة، وقد يبقى كثير منهم حجم شركاتهم على وضعها الحالي".

325 مليار دولار لدعم المبادرات

وضخ البنك المركزي المصري منذ إطلاق مبادرات التمويل نحو 8 تريليونات جنيه (325 مليار دولار) كمبادرات لدعم كافة الصناعات والأنشطة الاقتصادية بفائدة منخفضة بلغت 8 في المئة وفقاً لما أعلنه محافظ البنك المركزي السابق طارق عامر في مايو (أيار) الماضي بمؤتمر اتحاد المصارف العربية.

وبلغ عدد المبادرات التي أطلقها "المركزي" منذ عام 2015 أكثر من 20 مبادرة، من بينها مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفائدة 5 في المئة سنوياً وضخ تمويلات فيها بأكثر من 400 مليار جنيه (16.25 مليار دولار)، إضافة إلى مبادرة للتمويل العقاري بفائدة 7 و8 في المئة لمحدودي ومتوسطي الدخل قبل وقفها، ثم إصدار مبادرة لمتوسطي الدخل بفائدة 8 في المئة سنوياً، وأخرى بفائدة 3 في المئة سنوياً لمحدودي ومتوسطي الدخل.

كما أطلق "المركزي" مبادرات لتمويل قطاع الصناعة وضم قطاعي الزراعة والمقاولات لها بفائدة 8 في المئة وأخرى لدعم قطاع السياحة لتمويل إحلال وتجديد الفنادق بفائدة 8 في المئة وأخرى لتمويل أجور ومرتبات العاملين بالقطاع، وثالثة للعملاء غير المنتظمين بالقطاع.

أسعار الفائدة مشوّهة

ونتج من تلك المبادرات في غضون 6 سنوات منح تسهيلات ائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تصل إلى 213 مليار جنيه (8.6 مليار دولار) خلال الفترة من ديسمبر (كانون الأول) 2015 وحتى سبتمبر (أيلول) 2020 لعدد 126 ألف شركة صغيرة ومتوسطة، ويأتي ذلك بخلاف التمويل متناهي الصغر لعدد ما يزيد على 900 ألف عميل متناهي الصغر، وأيضاً بخلاف التمويل الموجه من البنوك لشركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر الذي بلغ نحو 14 مليار جنيه (570 مليون دولار)، ومكّنها من الوصول إلى ما يقرب من 4 ملايين مقترض، بحسب بيانات رسمية.

وكانت المبادرات المقدمة من البنك المركزي بمثابة دعم مستتر ضد رغبة صندوق النقد الدولي الذي دائماً ما يفضّل الدعم النقدي المباشر عن الأنواع الأخرى من الدعم، ولذلك نقلت الحكومة المبادرات من "المركزي" إلى "المالية" حتى تظهر قيمة الدعم في الموازنة العامة للدولة. إلى جانب أن إطلاق "المركزي" مبادرات أقل من سعر الفائدة المعلن رسمياً يعتبره "صندوق النقد" تشوهاً في أسعار الفائدة مثله مثل وجود سعرين لصرف الدولار الأميركي، أحدهما رسمي والآخر في الأسواق الموازية (السوداء).

وعن ذلك تقول المتخصصة في الاقتصاد الكلي، عالية المهدي، "نعاني نظام سعر فائدة مشوهاً للغاية، فالمشروعات الكبيرة تقترض عند سعر فائدة يقرب من 16 في المئة، بينما المتوسطة والصغيرة تقدم لها بمبادرات عند سعر فائدة يتراوح بين 5 و8 في المئة، بينما تقترض

المشروعات متناهية الصغر عند أسعار فائدة تتراوح ما بين 15 و35 في المئة بحسب الجهة المقرضة".

وأوضحت المهدي، في منشور على صفحتها الرسمية على "فيسبوك"، أن "الجزء الأكبر يقترض عند أسعار الفائدة المرتفعة للغاية هو أمر مناقض للمنطق، ولذلك طالب صندوق النقد الدولي بالبعد عن هذا التشوه وتوحيد سعر الفائدة للجميع".

5 مبادرات فقط

وأيد المحاضر بالجامعة الأميركية، هاني جنينة، ما قالته المهدي، إذ أكد "إبقاء البنك المركزي دعم 5 مبادرات فقط، لأنها تمس الوضع الاجتماعي على غرار مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل، وكذلك مبادرة دعم السياحة، علاوة على الإبقاء على مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، نظراً إلى تعثر تلك المشروعات في الفترة الأخيرة، بل وعدد كبير من تلك المشروعات أغلقت أبوابها لعدم قدرتها على استيراد مستلزمات الإنتاج نظراً لشح الدولار".

وأشار جنينة إلى أن الشركات الكبرى والمتوسطة التي لا تشملها المبادرات التمويلية "ستعاني خلال الفترة المقبلة، وعليها أن تتكيف مع الوضع الجديد، بتقليل هوامش الأرباح، لأن قرار إلغاء المبادرات لا رجعة فيه من الحكومة، ويجب على أصحاب الشركات انتظار هبوط أسعار الفائدة من جديد". وقبل أقل من 30 يوماً، قال رئيس مجلس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، إن "قطاع الصناعة هو قاطرة التنمية للاقتصاد المصري". مضيفاً، في كلمة له بالمؤتمر الاقتصادي الذي نظمته القاهرة في نهاية الشهر الماضي، "يوجد تحد كبير، وهو أن فاتورة

الواردات الجزء الأكبر منها مستلزمات إنتاج، إلا أنه حان الوقت لرجال الصناعة المصرية، حتى في ظل التخوف من المخاطرة، للدخول بعمق في إنتاج مستلزمات الإنتاج".

https://www.independentarabia.com/node/396036/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A3%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%9F

8 - الحكومة:60 مؤسسة دولية تؤكد مرونة قطاعات الاقتصاد المصرى رغم الأزمة العالمية

كتبت هند مختار، الأحد، 22 يناير 2023 04:43 م

أسامة الجوهرى مساعد رئيس الوزراء

أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تقريره السنوي "مصر في عيون العالم 2022" في نسخته الخامسة، والتي ترصد تطور أداء مصر في عدد من المجالات التنموية خلال عام 2022، وذلك من خلال المؤشرات والتقارير الصادرة عن 60 مؤسسة دولية وإقليمية.

وأوضح أسامة الجوهري، مساعد رئيس الوزراء، رئيس مركز المعلومات، أن التقرير ينقسم إلى 4 محاور رئيسة، وهي: المحور

الاقتصادي، الذي يُركز على مرونة وقدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الأزمات المتتالية، ومحور التحول الرقمي وريادة الأعمال، والذي يُسلط الضوء على جهود التحول الرقمي ومستقبل الشركات الناشئة في مصر، والمحور الاجتماعي، الذي يُركز على جهود التنمية البشرية والمجتمعية، ودور مصر على المستوى الدولي، والمحور البيئي والذي يُركز على جهود مصر لمكافحة التغير المناخي في ضوء استضافتها لمؤتمر المناخ.Cop27

وفيما يتعلق بالمحور الاقتصادي، أشار رئيس المركز إلى أن المؤسسات الدولية أشادت بقدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، بداية من جائحة كوفيد - 19، وأزمة سلاسل الإمداد العالمية، وانتهاء بالتداعيات السلبية للأزمة الأوكرانية، مضيفا أنه بالرغم من تلك التحديات، فقد حقق الاقتصاد المصري معدل نمو بلغ 6.6% خلال 2022، مع وجود توقعات باجتذاب مصر لاستثمارات بقيمة 22 مليار دولار خلال الفترة المقبلة.

وقال "الجوهري" إن قطاع الفنادق المصري حقق طفرة خلال السنوات الأخيرة، وأصبحت مصر تتصدر الدول الأفريقية في المشروعات الفندقية خلال 2022، فضلا عن تطور مؤشرات القطاع الخارجي ومصادر النقد الأجنبي، بالإضافة إلى تطور مركز مصر في مؤشرات السفر والسياحة، وكذا صناعة السيارات والصناعات الذكية، مما أدى إلى تزايد الثقة العالمية في الاقتصاد المصري، الأمر الذي سيؤدي إلى تعافي معدلات الاستثمار الأجنبي على المدى المتوسط.

أما فيما يخص محور التحول الرقمي وريادة الأعمال، فأوضح رئيس المركز أن مصر جاءت ضمن أعلى 3 دول جاذبة للاستثمار في الشركات الناشئة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث استطاعت 11 شركة ناشئة مصرية جذب استثمارات بنحو 508,5 مليون دولار في 2022، وقفزت مصر 42 مركزًا في مؤشر نضج الحكومة الرقمية 2022 وفقًا للبنك الدولي لتصبح في فئة الدول المتقدمة(A) ، كما قفزت 34 مركزًا في مؤشر التنمية البريدية لعام 2022، وأصبحت 5 شركات مصرية ضمن أهم 25 شركة تكنولوجيا مالية في منطقة الشرق الأوسط في 2022؛ مما يعكس حجم الجهود المبذولة في تطوير الخدمات، كما أكدت وحدة أبحاث "الإيكونوميست" التطور الذي يشهده الإنترنت في مصر بتقدمها 4 مراكز في مؤشر الإنترنت الشامل في 2022.

وانتقالا للمحور الاجتماعي، فقد أكد التقرير السنوي لمركز معلومات مجلس الوزراء، أن مصر تقدمت للعام الثالث على التوالي في المؤشر العالمي للقوة الناعمة، وأصبحت في الترتيب الـ 31 في عام 2022، مقارنةً بالترتيب الـ 38 في عام 2020، كما جاءت مصر ضمن أفضل 8 دول أفريقية على مؤشر أهداف التنمية المستدامة، وحققت المركز الـ97 عالميا في مؤشر التنمية البشرية، بعد أن تقدمت بنحو 19 مركزًا على ذلك المؤشر، كما سلطت المؤسسات الدولية والإقليمية الضوء على التعزيزات التي تدعم بها مصر شبكة الحماية الاجتماعية المحلية، والتي وصلت مخصصاتها إلى 321.3 مليار جنيه في موازنة 2022/2021، فضلا عن تقدم مصر في كثير من التصنيفات الدولية الخاصة بالتعليم والبحث العلمي.

وفيما يخص المحور البيئي، فأشار "الجوهري" إلى استضافة مصر لمؤتمر المناخ COP27 بمدينة شرم الشيخ، والذي تَوَّج بدوره جهود مصر المبذولة على مدار سنوات مضت لإحداث نقلة نوعية في مجال الطاقة والحفاظ على البيئة، تزامنا مع تنفيذها مشروعات قومية غير مسبوقة؛ حيث تصدّرت مصر العديد من القوائم الإقليمية في مجال توليد الكهرباء من طاقتي الشمس والرياح، وتوسّعت في مجال الهيدروجين الأخضر، لاسيما داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وأصبحت الأولى عربيا في مشروعات إنتاج الهيدروجين بنحو 23 مشروعًا خلال 2022، بما يثبت قدرة مصر على تنويع مواردها، والحفاظ على ثرواتها وتنميتها بما يُراعي احتياجات أبنائها المستقبلية.

واختتم رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تصريحاته بالإشارة إلى أن المؤشرات والتقارير الدولية، التي تضمنها تقرير "مصر في عيون العالم 2022"، أظهرت مرونة مختلف قطاعات الاقتصاد المصري؛ وذلك على الرغم من الأزمة الجيوستراتيجية العالمية التي تؤثر على مفاصل الاقتصاد الدولي.

https://www.youm7.com/story/2023/1/22/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-60-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%89-%D8%B1%D8%BA%D9%85/6057509

9 - مصر تخفض عجز الموازنة لـ 87.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

الإيرادات الضريبية ارتفعت إلى 40.3 مليار دولار والمصروفات 16 في المئة

خالد المنشاوي صحافي، الجمعة 2 ديسمبر 2022 9:45

تتوقع الحكومة المصرية تحقيق معدل نمو يصل إلى 5 في المئة بنهاية العام المالي 2022-2023 (أ ف ب)

كشفت بيانات رسمية حديثة، أن الحساب الختامي للعام المالي الماضي 2021- 2022، يشير إلى حفاظ الحكومة المصرية على استقرار مؤشرات الأداء المالي في ظل ظروف اقتصادية عالمية استثنائية تتشابك فيها التداعيات السلبية لجائحة كورونا مع الحرب بأوروبا.

وأوضح وزير المالية المصري، محمد معيط، أنه تمت إحالة نتائج الحساب الختامي لموازنة العام المالي الماضي 2021-2022 إلى مجلس النواب المصري، والتي تضمنت خفض العجز الكلي للموازنة إلى 6.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق فائض أولي بنسبة 1.3 في المئة خلال العام المالي الماضي المنتهي في يونيو (حزيران) 2022.

الوزير المصري، لفت أيضاً إلى خفض الدين العام الإجمالي إلى مستوى 87.2 في المئة نزولاً من 103 في المئة خلال يونيو 2016، بما يوضح أهمية الإجراءات الاستباقية التي انتهجتها الحكومة في التعامل مع

الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية. وأشار إلى أن الدولة استمرت في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية بمعدل نمو سنوي 33.9 في المئة من خلال الإنفاق على رعاية ودعم الفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية وذلك لتخفيف حدة الأعباء التضخمية والارتفاعات المتتالية في أسعار جميع السلع والخدمات على المواطنين.

المصروفات تقفز 16 في المئة خلال 2021/2020

وأكد وزير المالية، حرص الدولة خلال العام المالي الماضي، على استكمال مسيرتها في الوفاء بالتزاماتها نحو توفير حياة كريمة للمواطنين، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إليهم، على رغم ما فرضته الأزمة الاقتصادية العالمية من ضغوط بالغة الشدة على موازنات مختلف الدول بما فيها مصر. وتسببت الحرب الروسية في أوكرانيا في ارتفاعات قياسية بأسعار السلع والغذاء والطاقة، ما تسبب في بلوغ معدلات التضخم العالمي إلى أعلى مستوى في أكثر من 4 عقود. ولجأت البنوك المركزية إلى تشديد السياسات النقدية ورفع أسعار الفائدة في إطار امتصاص جزء من السيولة وتقليص الارتفاعات المتتالية في الأسعار.

وأوضح، أنه ارتفع إجمالي المصروفات العامة بنسبة نمو سنوي 16 في المئة، لافتاً إلى زيادة الإنفاق العام على أجور وتعويضات العاملين إلى 358.7 مليار جنيه (10.516 مليار دولار) مقابل نحو 318.8 مليار جنيه (12.959 مليار دولار) خلال العام المالي 2020 - 2021، بنسبة نمو تبلغ نحو 12.5 في المئة. كما زاد الإنفاق الفعلي على دعم السلع التموينية إلى 96.8 مليار جنيه (3.934 مليار دولار) مقابل نحو 83 مليار جنيه

(3.373 مليار دولار) خلال العام المالي السابق له، بنسبة نمو 16.6 في المئة.

كما قامت الخزانة العامة للدولة بسداد نحو 180 مليار جنيه (7.317 مليار دولار) قيمة القسط السنوي للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ضمن اتفاق فض التشابكات مع وزارة التضامن الاجتماعي لسداد مستحقات صناديق التأمينات المتراكمة عبر نصف قرن.

وأكد معيط، حرص الدولة نحو تعزيز كفاءة الإنفاق العام على قطاعات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية، في إطار تنفيذ استراتيجية بناء الإنسان المصري، على نحو يضمن النهوض به صحياً، وتعليمياً، واجتماعياً. وبين أنه بلغ الإنفاق الفعلي على قطاع الصحة خلال العام المالي الماضي نحو 136 مليار جنيه (5.528 مليار دولار) مقابل نحو 107.6 مليار جنيه (4.373 مليار دولار) خلال العام المالي نحو 2020 - 2021، بنسبة نمو بلغت نحو 26.4 في المئة.

أيضاً، فقد ارتفع الإنفاق على قطاع التعليم بنسبة 22.7 في المئة ليصل إلى 194.8 مليار جنيه (7.918 مليار دولار) مقابل نحو 158.8 مليار جنيه (6.455 مليار دولار)، إضافة إلى زيادة الإنفاق على الاستثمارات العامة بنسبة 32.3 في المئة لتُسَّجل نحو 329.7 مليار جنيه (13.402 مليار دولار) مقابل نحو 249.4 مليار جنيه (10.138 مليار دولار).

وأكد الوزير المصري أن الأنظمة الإلكترونية أسهمت في توسيع القاعدة الضريبية من خلال تحجيم القطاع غير الرسمي وتعظيم جهود دمجه مع القطاع الرسمي، ورفع كفاءة التحصيل الضريبي، والحد من التهرب وتحقيق العدالة الضريبية وتسوية النزاعات. ولفت إلى ارتفاع

الإيرادات الضريبية إلى 991.4 مليار جنيه (40.3 مليار دولار) بنسبة نمو بلغت نحو 18.9 في المئة مقارنة بنحو 834 مليار جنيه (33.902 مليار دولار) خلال العام المالي 2020 - 2021. كما زادت الإيرادات العامة غير الضريبية بنسبة 29.5 في المئة بعدما ارتفعت إلى 351.7 مليار جنيه (14.296 مليار دولار)، مقابل نحو 271.7 مليار جنيه (11.044 مليار دولار) خلال العام المالي 2020-2021.

معدل نمو يصل إلى 5 في المئة

في الوقت ذاته، تتوقع الحكومة المصرية تحقيق معدل نمو يصل إلى 5 في المئة بنهاية العام المالي 2022-2023. وقالت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر هالة السعيد إنه من المتوقع أن تسجل معدلات النمو الاقتصادي خلال العام المالي الحالي 2022-2023 نحو 5 في المئة. وكشفت الوزيرة عن تمكن الاقتصاد المصري من تحقيق معدل نمو بلغ نحو 4.4 في المئة خلال الربع الأول من العام الحالي على رغم استمرار التحديات الاقتصادية العالمية واستمرار تداعيات الأزمة الروسية - الأوكرانية وفيروس كورونا.

ووفقاً للبيانات الأولية التي أعلنتها وزارة التخطيط من المتوقع أن يحقق الاقتصاد المصري نمواً يقارب 5 في المئة بنهاية العام المالي، وعرضت وزيرة التخطيط المصرية سبعة قطاعات هي الأكثر إسهاماً في الناتج المحلي خلال الربع الأول من العام المالي الجاري، والتي تمثلت في الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والتشييد والبناء والأنشطة العقارية وخدمات الأعمال، والخدمات الاجتماعية، والاتصالات والمعلومات.

وعلى صعيد معدل البطالة، أوضحت أنه ارتفع بقدر طفيف ليبلغ 7.4 في المئة خلال الربع الأول من العام المالي الجاري مقارنة بنحو 7.2 في المئة خلال الربع المُناظر من العام السابق، كما أن معدل التضخم يشهد ارتفاعاً مدفوعاً بالاتجاهات الصعودية التضخمية العالمية.

https://www.independentarabia.com/node/398116/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D9%84%D9%80-872-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A

10 - مدبولى يستعرض مع رئيس هيئة الاستثمار تصورات تحسين مناخ الاستثمار فى مصر

كتبت هند مختار - تصوير سليمان العطيفي، الأحد، 22 يناير 2023

الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء

التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم، حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة؛ لاستعراض بعض الإجراءات والتصورات الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار في مصر.

وفي مستهل اللقاء، أشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن الحكومة تعمل على تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات، وخاصة تلك الاستثمارات

المتعلقة بالمشروعات الصناعية، مع الحرص الدائم على التواصل المستمر مع مجتمع الأعمال ورجال الصناعة؛ من أجل تذليل أية تحديات تواجههم في سبيل تنفيذ مشروعاتهم؛ وذلك بهدف دفع العمل بها، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات الجديدة؛ سواء المحلية أو الأجنبية.

وخلال اللقاء، أشار الرئيس التنفيذي لهيئة الاستثمار إلى أنه يتم في الفترة الحالية إعداد مجموعة من الإجراءات والتصورات التي من شأنها العمل على تحسين مناخ الاستثمار في الدولة، منها ما يتعلق بآلية تخصيص الأراضي للمشروعات الاستثمارية، بالإضافة إلى تطوير منظومة استخراج التراخيص المطلوبة، حيث نسعى لأن يكون التمثيل القائم في هيئة الاستثمار المكون من الوزارات والجهات المعنية لمسئولين لديهم القدرة على اتخاذ القرارات.

وأضاف أن هناك أهمية كبيرة في تلك الإجراءات والتصورات للتسويق والترويج لمنظومة ضريبية مستقرة وحوافز استثمار واضحة، مشيرا إلى أنه تم في هذا الإطار تشكيل لجنة مشتركة من هيئة الاستثمار ومصلحتي الضرائب والجمارك؛ للعمل على تحقيق ذلك، وفي الوقت نفسه حل مشكلات المستثمرين، فضلا عن ضرورة النظر لبعض التعديلات التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار. وسرد حسام هيبة بعضا من العروض التي تلقتها هيئة الاستثمار من جانب شركات استثمارية في عدة قطاعات مختلفة؛ تمهيدا لبدء نشاطها في مصر، أو توسيع نشاطها، مشيرا في ضوء ذلك إلى الطلبات المقدمة للهيئة لإقامة مشروعات استثمارية صناعية، ولا سيما في مدينة العاشر من رمضان، بفضل ما تتمتع به من بنية أساسية متميزة، ونظرا لقربها من موانئ وطرق ومحاور عديدة.

ورحب رئيس مجلس الوزراء بأية استثمارات جديدة، خاصة في قطاع الصناعة، مشيرا إلى أن الدولة عملت خلال الفترة الماضية على تقديم التيسيرات والمحفزات لجذب الاستثمارات في مختلف القطاعات، خاصة لقطاع الصناعة، مشيرا إلى أن مدينة العاشر من رمضان، أو غيرها من المدن الجديدة، تتمتع بفرص واعدة للاستثمارات الصناعية.

https://www.youm7.com/story/2023/1/22/%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%85%D8%B9-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1/6057197

11 - كيف نفهم انخفاض المواليد وارتفاع السكان في مصر؟

118طفلاً كل ساعة ومطالب بتسريع جهود تنظيم الأسرة لوقف قطار الزيادة الذي يدهس التنمية الاقتصادية

إبراهيم عبد المجيد، الخميس 1 ديسمبر 2022 16:15

عدد سكان مصر ارتفع 250 ألف نسمة خلال 56 يوماً فقط (أ ف ب)

على الرغم من مرور نحو 50 عاماً على أول البرامج الحكومية الخاصة بالقضية السكانية في مصر، فإن بركان الزيادة السكانية لا يزال آخذاً في الانفجار.

عدد سكان مصر ارتفع 250 ألف نسمة خلال 56 يوماً فقط، ليصل في الداخل إلى 104 ملايين و250 ألف شخص. وبحسب تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن مصر تزيد مليون نسمة كل 221 يوماً، بمعدل 4625 يومياً، أي 118 مولوداً جديداً في كل ساعة، ما يعني مولوداً كل 19 ثانية.

القضية السكانية التي تصفها الدولة بالأزمة لا يكاد يخل منها أي حديث للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي منذ توليه السلطة، باعتبارها معوقاً رئيساً لجهود التنمية، وكان آخرها كلمته اليوم الخميس خلال افتتاح مدينة المنصورة الجديدة، حيث قال إن الزيادة السكانية المستمرة "تلتهم معدلات النمو التي يجري إنجازها". مؤكداً أن بناء المدن الجديدة "لا يمثل رفاهية، بل هو ضرورة قصوى في ضوء الزيادة السكانية المطردة والحاجة الملحة لامتدادات عمرانية متكاملة لاحتواء هذه الزيادة".

وفي كلمته بالمؤتمر الاقتصادي 25 أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، قال إن الزيادة السكانية المستمرة هي "أزمة تئن منها الدولة وتستمر المعاناة بسببها، على الرغم من الحديث عنها طيلة العقود الماضية". مضيفاً، أن تلك الأزمة تدفع للتساؤل في شأن ما إذا كانت المؤسسات الدينية والصحية والتعليمية بذلت جهوداً قوية لمواجهة تحدي الزيادة السكانية وتوعية المواطن، وأن الدولة لا يمكن أن تكون مسؤولة عن الإنفاق عن كل الأسر.

انخفاض المواليد

الإعلان عن الزيادة الجديدة جاء بعد ثلاثة أشهر من تقرير حكومي كشف انخفاضاً كبيراً في معدل المواليد، الذي بلغ 2.85 مولود لكل سيدة،

وفق المسح الصحي للعام الماضي، مقابل 3.5 مولود لكل امرأة وفق مسح عام 2014، لكن مستشار رئيس الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء حسين عبدالعزيز رفض الربط بين الرقمين.

وأشار عبدالعزيز إلى أن هناك "زيادة موسمية" للمواليد تحدث في بعض الأشهر من كل عام، وهي بين يوليو (تموز) إلى أكتوبر، بالتالي الزيادة بمقدار ربع مليون نسمة جاءت جزئياً في تلك الأشهر.

وقال عبدالعزيز، لـ"اندبندنت عربية"، إن متوسط الإنجاب لدى المصريات كان في عام 2014، 3.5 مولود لكل سيدة، وتراجع إلى 2.85 مولود وفق آخر مسح صحي أعلنت نتائجه في أغسطس (آب) الماضي.

وأكد أن أثر ذلك الانخفاض يظهر تدريجياً، حيث انخفض عدد المواليد من 2.7 مليون عام 2014 إلى 2.2 مليون سنة 2021، وهو ما يصفه بالإنجاز.

ورفض عبدالعزيز ما يتردد في شأن الفشل في الملف السكاني طيلة 50 عاماً، لأن متوسط عدد الأطفال للأسرة كان سبعة في بداية اهتمام الدولة بالملف السكاني، لكنه الآن أقل من ثلاثة، بالتالي فقد تحقق إنجاز، لكنه يبقى أقل من المأمول، لأن إمكانات الدولة ما زالت لا توازي حجم الزيادة السكانية.

وتنص المادة 41 من الدستور المصري على أن "تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسين خصائصها، وذلك بإطار تحقيق التنمية المستدامة".

معدل الإنجاز

ولفت مستشار رئيس جهاز التعبئة العامة والإحصاء إلى أن معدل "الإنجاز" لا يسير بالسرعة المطلوبة، ولا بد من اتخاذ بعض الخطوات لتسريع الوتيرة، مشيراً إلى أن المسح الصحي السكاني كشف وجود 14 في المئة من السيدات لديهن "حاجات غير ملباة" وهن راغبات في تنظيم الأسرة لكنهن لم يجدن الوسائل الملائمة، ما يعني أن الوصول إليهن سيقلل من المواليد.

كذلك 20 في المئة من المواليد خلال السنوات الخمس الأخيرة كانوا "غير مخططين" بمعنى أن الوالدين لم يكونا راغبين بالإنجاب في ذلك التوقيت أو لم يكونا راغبين من الأساس فيه.

لكن في الوقت نفسه أشار عبدالعزيز إلى الوصول لنسبة "لا بأس بها" في ممارسة تنظيم الأسرة، وهي 66 في المئة من السيدات المتزوجات، إلا أن الدولة تحتاج إلى جهد أكبر للوصول إلى نسبة 75 في المئة مثلاً، وبذل مزيد من الجهد لنشر تنظيم الأسرة بالمناطق ذات معدل الإنجاب المرتفع وبالتحديد ريف الوجه القبلي، الذي يزداد فيه متوسط الإنجاب بنحو طفل عن المتوسط العام.

وأكد أن ذلك يحتاج إلى تضافر جميع المؤسسات والجهات، سواء وزارة الصحة أو المؤسسات التعليمية، وكذلك الهيئات الدينية لنشر التوعية الدينية وكذلك الإعلام.

في مارس (آذار) الماضي، أطلقت الحكومة المصرية المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، الذي من بين أهدافه رفع وعي المواطن بالمفاهيم الأساسية للقضية السكانية وبالآثار الاجتماعية والاقتصادية للزيادة السكانية، من خلال استهداف ستة ملايين سيدة في سن الإنجاب

ومليونين من الشباب المقبل على الزواج، وذلك في نحو 1520 قرية على مستوى 52 مركزاً بـ20 محافظة.

إلا أن المتخصصة في التربية ولاء شبانة ترى أن المشروع على الرغم من أهدافه الجيدة فإنه لا يصل بالشكل المطلوب لجمهوره المستهدف، مطالبة بالتركيز على النزول للشوارع والمنازل وعدم الاكتفاء ببث رسائل إعلامية، خصوصاً مع ضعف التعرض للإعلام في كثير من المناطق.

وقالت شبانة، لـ"اندبندنت عربية"، إن المناهج التعليمية يمكنها لعب دور في توعية الفتيات، خصوصاً بالمرحلة الثانوية، عبر مفاهيم صحة الأسرة، وكذلك يمكن أن تلعب المدرسة دوراً في الوصول إلى الأسر من خلال أولياء أمور الطلاب عبر فرض تدريبات إجبارية للتوعية بالقضية السكانية كشرط لالتحاق أبنائهم بالمدارس، وغيرها من الأفكار التي تسهم في إيصال الرسائل التي تريد الدولة توصيلها للمواطن.

استمرار الزيادة السكانية بمعدلاتها الحالية قد يعني نتائج كارثية في المستقبل، فبحسب تصريحات صحافية لنائب وزير الصحة طارق توفيق، فإن هناك 3 سيناريوهات لمعدلات الزيادة، أولها أن يكون معدل الإنجاب 3.5 طفل لكل سيدة ويعني ذلك وصول عدد السكان إلى نحو 183 مليون نسمة عام 2050، أما في حال ثبات معدل الإنجاب عند 3.07 طفل لكل سيدة سيكون عدد السكان المتوقع 160 مليون نسمة في عام 2050.

أما السيناريو الأكثر تفاؤلاً، فهو نجاح الاستراتيجية القومية للسكان والوصول بمعدل الإنجاب إلى 2.4 طفل لكل سيدة ما يعني وصول عدد السكان إلى نحو 152 مليون نسمة في عام 2050.

استمرار الزيادة

بترجمة تلك الزيادة على الخدمات للمواطنين، فإن استمرار معدل الإنجاب بين ثلاثة وأربعة أطفال للأسرة يعني أن عدد المدارس الذي يصل حالياً إلى 37 ألفاً تستوعب 20 مليون طالب و964 ألف مدرس، ستحتاج الدولة لزيادتها إلى 70 ألف مدرسة وتوفير 1.8 مليون معلم لتلبية احتياجات 38 مليون طالب في حال وصول عدد السكان إلى 192 مليون نسمة عام 2052، وفق دراسة أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي القطاع الطبي، يوجد حالياً 128 ألف طبيب يعاونهم 214 ألف ممرض في ألفي مستشفى، بينما تحتاج مصر إلى مضاعفة تلك الأعداد في عام 2052، إذ سيصل عدد الأطباء المطلوب توافرهم إلى 257 ألف طبيب يعاونهم 429 ألف ممرض في أربعة آلاف مستشفى، في حين أن تناقص معدل الإنجاب إلى 2.1 طفل لكل أسرة سيتطلب توفير 207 آلاف طبيب و345 ألف ممرض وثلاثة آلاف مستشفى.

وأشار صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن 59 في المئة من النساء المتزوجات بمصر يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة وفق أرقام عام 2014، وزادت تلك النسبة إلى 66 في المئة عام 2021، ما يعني تزايد انتشار تلك الوسائل بين المصريات.

وأعلنت وزارة الصحة، الإثنين الماضي، بدء إطلاق حملة "نظمي" للتعريف بمفهوم صحة الأسرة والصحة الإنجابية للعاملات والعاملين بالجهاز الإداري للدولة مجاناً، وذلك بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة،

حيث تشمل الحملة 16 وزارة على مدار ثلاثة أشهر ثم تمتد لباقي الوزارات.

وتعمل المؤسسات الدينية الرسمية على نشر الوعي بتنظيم الأسرة، حيث أصدرت دار الإفتاء فتوى تؤكد أنه جائز شرعاً، وفق الوسيلة التي تناسب ظروف الزوجين، وفي فبراير (شباط) 2021، أطلقت وزارة الأوقاف حملة للتوعية بتحديد النسل.

وضمن جهود التوعية، تطلق وزارة التعليم المصرية شراكة مع الأمم المتحدة لدمج مفاهيم الصحة الإنجابية في النظام التعليمي، بما يشمل المدارس الإعدادية والثانوية، بهدف "تثقيف الشباب والسكان في سن الإنجاب حول تنظيم الأسرة من خلال أساليب مختلفة بما في ذلك دمج التعليم السكاني الشامل في المناهج المدرسية"، وفق بيان لمكتب الأمم المتحدة قبل أيام.

القانون هو الحل

أستاذ علم الاجتماع بالجامعة الأميركية في القاهرة سعيد صادق يرى أن الحكومة المصرية عجزت وفشلت في كبح جماح الزيادة السكانية على مدار عقود، لأنها اعتمدت فقط على "المواعظ" والعمل على رفع مستوى الوعي، بدلاً من اللجوء إلى قوانين رادعة تجبر المواطن على الاكتفاء بطفلين.

وقال صادق، لـ"اندبندنت عربية"، إن على الدولة فرض ضريبة خاصة لمن ينجب الطفل الثالث، وتتضاعف في حال إنجاب الرابع وهكذا، إضافة لإلزام الراغبين في الزواج بتقديم دليل على أنه متعلم، مثل شهادة محو أمية، وهو ما يحد من الزواج في المناطق الريفية.

وأضاف أن الانخفاض في معدل المواليد على مدار السنوات الماضية نتاج ضبط الطبقتين العليا والمتوسطة لمعدلات الإنجاب، لكن الطبقة الدنيا ما زالت محتفظة بأفكار "العيل بييجي برزقه" وغير مبالين بممارسة تنظيم الأسرة، على الرغم من أن العدد الكبير من الأطفال يحرمهم من الحصول على حياة وتعليم لائق، بسبب التركيز على الكم بدلاً من الكيف، بحسب تعبيره.

وبحسب تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تزيد نسبة الفقراء مع زيادة حجم الأسرة، حيث تشكل نسبة الفقراء بين الأسر المؤلفة من أقل من أربعة أفراد نحو 7.5 في المائة، بينما الأسرة المكونة من 10 أفراد أو أكثر 80 في المئة منهم فقراء.

الإرادة السياسية

قبل ثلاث سنوات اقترح أحد أعضاء مجلس النواب مشروع قانون يمنح مزايا إضافية للأسرة التي لا تنجب أكثر من طفلين، مثل تخصيص نسبة لا تقل عن خمسة في المئة للالتحاق بالكليات والمعاهد العسكرية والشرطية، وأسبقية لأداء فريضة الحج بالقرعة لأحد الوالدين أو كليهما عند بلوغ سن الخمسين، إلى جانب منح أحد الوالدين علاوة خاصة على الراتب حتى بلوغ الابن الثاني 10 سنوات، ومعاشاً إضافياً حين بلوغه سن الـ60، إضافة إلى تخصيص خمسة في المئة من مشروعات الدولة في الإسكان الاجتماعي، وتخفيض الرسوم الدراسية بنسبة 20 في المائة، وتخصيص نسبة لا تقل عن خمسة في المئة للتعيين بالوظائف الشاغرة في الجهاز الإداري للدولة، لكن مشروع القانون لم يجد طريقه للإصدار.

وأرجع أستاذ علم الاجتماع عدم صدور مثل تلك القوانين إلى عدم وجود إرادة سياسية للاصطدام مع العادات والتقاليد المتجذرة في المجتمع المصري، مثل الثقافة الذكورية التي ترى في كثرة الإنجاب دليلاً على القوة، وكذلك عدم تصدي البرلمان للقضايا الأساسية إرضاء للشارع.

وأشار إلى أن الضغط الاقتصادي المتزايد على موارد الدولة يضغط على الحكومة لسن تشريعات تكبح جماح الزيادة السكانية، لأنه مهما زادت معدلات التنمية فإن الزيادة السكانية تحبطها، لأن تعداد مصر يزداد بنحو 2.5 مليون نسمة سنوياً، ما يوازي نحو ربع سكان تونس وثلث سكان لبنان على سبيل المثال.

ولفت إلى أن علماء الاجتماع المصريين حذروا من عدم تناسب موارد الدولة مع الزيادة السكانية منذ الثلاثينيات من القرن الماضي.

ووفق تقارير حكومية، فإن مصر جاءت في المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية من حيث عدد السكان، والثالثة أفريقياً، والـ14 عالمياً، ومن المتوقع أن يساوي عدد سكان مصر في عام 2050 إجمالي عدد سكان 15 دولة أوروبية.

تضاعف الأعداد: تضاعف عدد سكان مصر مرات عدة بدءاً من عام 1850 حين كان التعداد نحو خمسة ملايين، وبعد 100 سنة وصل العدد إلى 20 مليوناً ثم تضاعف إلى 40 مليوناً عام 1978، وفي عام 2007 بلغ عدد المصريين 70 مليوناً ثم 92 في عام 2016، وتخطى الـ100 مليون في 2020. وبدأت مصر في منتصف السبعينيات من القرن الماضي برامج لتنظيم الأسرة، ونجحت في خفض معدل خصوبة المرأة المصرية من 5.6 طفل لكل امرأة عام 1976 إلى ثلاثة أطفال في 2008، لكن مع إهمال

ملف الزيادة السكانية في أعقاب عدم الاستقرار السياسي ارتفعت نسبة الخصوبة إلى 3.5 طفل للمرأة في 2014، لكن الدولة عادت إلى الاهتمام بالملف عبر إطلاق حملة "2 كفاية" في يناير (كانون الثاني) 2019، وهي حملة إعلامية وتوعوية تدعو إلى الاكتفاء بطفلين.

https://www.independentarabia.com/node/398031/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%86%D9%81%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%9F

12 - الزيادة السكانية تضع مصر في مواجهة اقتصادية واجتماعية

القنبلة البشرية قد تواجه محاولات تفكيك والخطوات الرسمية قد يراها البعض ضرورية وحتمية وينعتها آخرون بالقاسية

أمينة خيري صحافية، الثلاثاء 3 مايو 2022 5:46

قد تتخذ الحكومة المصرية خطوات فعلية خلال الأيام المقبلة لكبح جماح الإنجاب (أ ف ب)

ما هي إلا ساعات قليلة ويستيقظ المصريون بأطيافهم ودرجاتهم على إيقاع ما بعد رمضان. إيقاع شوال، باستثناء أيام العيد الثلاثة المفعمة بأجواء الاحتفال والحلوى والتجمعات الأسرية، ينذر بأجواء مغايرة وربما صدمات متتالية.

صدمة حرب روسيا في أوكرانيا لم تأخذ وقتها الكافي لتمام التجلي قبل رمضان. فمصر التي استوردت 80 في المئة من حاجات قمح مئة مليون مواطن العام الماضي، من كل من الدولتين المتحاربتين رسخت لنفسها موقع الصدارة في قائمة أكثر دول العالم استيراداً للقمح. نحو 13 مليون طن من القمح تستوردها مصر أغلبها من أوكرانيا وروسيا. والمشكلة لا تقتصر على ارتفاع سعر القمح عالمياً بفعل الأزمة، الذي يتوقع أن يزيد 42.7 في المئة ليصل إلى مستويات قياسية غير مسبوقة (بحسب تقرير صادر قبل أيام عن البنك الدولي)، لكنها تمتد إلى تعثر التصدي، وهو الفيصل في الوضع الغذائي المتأزم عالمياً حالياً.

حسم الحرب: الأزمة الحالية في أسعار الحبوب والطاقة لن تتغير إلا بحسم عسكري أو تدخل دبلوماسي بين روسيا وأوكرانيا. لكن إقناع جموع المصريين بضرورة انتظار مآل الحسم العسكري أو آمال التدخل الدبلوماسي بين دولتين لا تعرف الغالبية عنهما سوى أنهما دولتان بعيدتان، وذلك لرفع بعض من الأثقال الاقتصادية التي تفاقمت على كواهلهم في الأسابيع الماضية أمر بالغ الصعوبة، بل فيه استحالة. استحالة عودة الأوضاع المعيشية للمصريين بعد رمضان لما كانت عليه قبل رمضان تجعل التطرق إلى حقيقة الأوضاع الاقتصادية وسبل التعامل والتعايش وتقليص هوامش الخسارة وتسكين حدة الألم مسألة صعبة.

ارتفاع معدل النمو في مصر يعرقل مسيرة التنمية (رويترز)

جانب من الصعوبة أوكل إلى عدد من الإعلاميين قبل أسبوعين تقريباً في سياق رمزي بالغ الدلالة. المكان توشكى (جنوب أسوان) والمناسبة إطلاق إشارة بدء موسم حصاد القمح. مطلق الإشارة هو الرئيس المصري

عبد الفتاح السيسي، والجمهور أغلبه إعلاميون قادرون على نقل الرسالة وتوصيل الضمادة إلى القاعدة العريضة من المتلقين.

قال الرئيس المصري إن بلاده تأثرت بالأزمة الأوكرانية. مؤسسات التمويل الدولية قالت إن غالبية دول العالم تأثرت، "فما الذي يجعلنا لا نتأثر؟!" وعلى الرغم من ذلك، أكد السيسي "أننا تمكنا من الصمود وامتصاص الصدمات، بل وعدم تأجيل مبادرة (حياة كريمة) التي تستهدف تحسين الأوضاع المعيشية لنحو 60 مليون مصري".

لكن المئة مليون مصري موعودون بأجواء تختلف تماماً عن أجواء رمضان. فوفرة الدقيق اللازم لحلوى رمضان، والإضافي لتصنيع كم أكبر من أرغفة الخبز، والفاخر لزوم الكعك والغريبة والبسكويت أساسيات العيد ربما خدرت أوصال البعض. أثر التخدير إلى زوال. وبعد الزوال يأتي شوال حيث تقارير وتوقعات اقتصادية عدة تتوقع تواتر الصدمات.

صدمات متتالية: هذه الصدمات بدأت بالفعل مع الدقات الأولى لطبول الحرب في أوكرانيا. لكن التوقعات تشير إلى مزيد منها بعد رمضان. مئات الأكشاك والعربات المتنقلة لبيع السلع الغذائية ومستلزمات الشهر بأسعار تقل عن مثيلتها في السوبرماركت غمرت الشوارع والميادين طيلة الشهر. وبين مبادرات "تحيا مصر" و"حياة كريمة"، وحملة "كلنا واحد" لوزارة الداخلية، واحتفالية "أهلاً رمضان" لوزارة التموين وغيرها، نجحت الدولة بالتعاون مع منظمات مجتمع مدني في تسكين الآلام وتضميد الجراح نسبياً، وهي الآلام والجراح المزمنة منذ أحداث يناير (كانون الثاني) 2011، والتي تطلبت الإسراع ببدء برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 2016.

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في حديثه بتوشكى، قال إن الأزمة الاقتصادية بدأت عقب أحداث يناير (كانون الثاني) 2011. ذكر الجميع بأن مصر وقتها فقدت الجانب الأكبر من احتياطي النقد الأجنبي الذي هبط من 36 إلى 14 مليار دولار. بل قال إن ما بقي فعلياً في الاحتياطي كان الأصول العينية فقط. في التوقيت جرى تعيين مليون مواطن لـ"تهدئة خواطر الناس"، على الرغم من أن الاقتصاد لم يكن فقط في غنى عن هؤلاء، بل كان يحتاج إلى تخفيف حمل الموجودين أصلاً من موظفي الحكومة.

سحر الميري: موظفو الحكومة تكاثروا وتوالدوا، ومعهم تكاثرت وتوالدت متطلباتهم واحتياجاتهم ومميزاتهم وخدماتهم ودعمهم الحكومي على الرغم من أن الجهاز الإداري للدولة ظل لعقود طويلة يئن من فرط العمالة. لكن "الميري" ظل أيضاً شأنه شأن رغيف الخبز مسألة أمن قومي ووسيلة حكم وأثر السحر وكبسولة تخدير. ووصل الأمر لدرجة أن لكل 15 شخصاً موظفاً حكومياً "يلتهمون الموازنة العامة للدولة" على حد توصيف برلماني قبل سنوات.

لكن هذا الجيش الجرار من موظفي الحكومة المقدر عدده بنحو 6.4 مليون شخص (2021) ربما يجد نفسه مضطراً إلى إجراء تعديلات في أسلوب المعيشة بعد رمضان. ومعهم ملايين العاملين (نحو 15 مليوناً بحسب تقديرات غير رسمية) يعملون في مليوني منشأة إنتاجية في القطاع الخاص غير الرسمي الذين سيواجهون حقيقة الأوضاع الاقتصادية الضاغطة بشكل مباشر عقب انتهاء أجواء رمضان.

وكان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أعلن للمرة الأولى في عام 2020 عن حجم العمل في القطاع غير الرسمي. مشيراً إلى أنه يشكل 53 في المئة من إجمالي المنشآت الاقتصادية.

اقتصادات ضاغطة: اقتصادات ما بعد رمضان ستكون ضاغطة. صحيح أن الأوجاع الاقتصادية مستمرة منذ عام 2016 مع بدء تطبيق مراحل الإصلاح الاقتصادي من رفع دعم وزيادة أسعار الوقود والكهرباء والسلع، إضافة إلى فرض أنواع وأشكال من الضرائب على خدمات مختلفة، مثل المطاعم واستخدام الطرق وإنجاز الأوراق الرسمية، إلا أن انتهاء أجواء الروحانيات والاحتفاليات وإغراق الأسواق بعربات المنتجات والسلع بأسعار معقولة لـ"إدخال الفرحة على قلوب الصائمين" سيدفع الجميع لمواجهة الواقع ما بعد رمضان.

شهدت أسعار السلع في مصر ارتفاعا غير مسبوق (رويترز)

في رمضان، وفي حفل "إفطار الأسرة المصرية" الذي يدعو إليه الرئيس المصري عدداً من المواطنين والإعلاميين والمسؤولين، عاود السيسي الدق على أوتار القنبلة البشرية. "على الرغم من كل التحديات، تصوروا اليوم لو كان حجم الناتج الزراعي كما هو عليه وعدد السكان 40 مليوناً أو 50 مليون نسمة، هل كان سيكفينا أم لا؟". وأضاف أنه لو كان تعداد مصر 40 أو 50 مليون نسمة لكان إنتاج القمح المصري يكفي، وهذا ينطبق على الكثير مما تنتجه البلاد.

القنبلة البشرية: العباد في البلاد ربما يشهدون بعد انتهاء أجواء رمضان والعيد الاحتفالية خطوات رسمية قد يراها بعض الناس ضرورية وحتمية وينعتها آخرون بالقاسية. القنبلة البشرية قد تواجه محاولات تفكيك

وجهود حلحلة. فالأربعون مليوناً التي أشار إليها الرئيس السيسي في حديثه قبل أيام زادها المصريون في 20 عاماً، ووصلوا 104 ملايين والعداد لا يهدأ.

هل يهدأ العداد بعد انتهاء رمضان؟ وتر التكاثر السكاني، الذي لا يفتر دق عليه الرئيس المصري كذلك في توشكى. تساءل مستنكراً "في عام 2011 كنا 88 مليوناً، اليوم نتحدث عن 104 ملايين. ما أعباء الـ20 مليوناً الإضافيين؟ ما أعباؤهم على الدولة المصرية؟ هل حجم النمو في مصر كان من الأصل يناسب عدد سكانها؟".

وعلى الرغم من أن الرئيس السيسي لم يذكر مباشرة مسألة تنظيم الأسرة والتعقل في الإنجاب، فإن المؤشرات الحالية في ضوء الأوضاع الاقتصادية المرشحة للتفاقم والثقل المتوقع على الجميع يرجح أن تشهد الأسابيع المقبلة خطوات فعلية في ملف القنبلة السكانية.

تهيئة الدين: ويشار إلى أن الأرضية الدينية جرى تمهيدها بشكل لائق طيلة رمضان. "تنظيم الأسرة واجب بإجماع المؤسسات الدينية"، "تنظيم النسل مباح والدين أمرنا بتخطيط كل شيء"، "الإسلام دعا إلى تنظيم الأسرة حفاظاً على المرأة"، "تنظيم الأسرة حلال وجائز"، "مقاصد الشرع وغاياته تدعم اتجاه تنظيم الأسرة"، وغيرها من العناوين التي طالعها المصريون طيلة الشهر الفضيل.

تأثرت مصر من أزمة القمح العالمية (رويترز)

الأسابيع القليلة السابقة لرمضان وطيلة الشهر شهدت تكثيفاً لخدمات الصحة الإنجابية وتقديم وسائل تنظيم الأسرة مجاناً في مختلف المحافظات

المصرية، إضافة إلى قوافل وعيادات متنقلة في الأماكن التي تشكو عدم وجود وحدة صحية. وتعد تلك الجهود عودة فعلية لبرامج تنظيم الأسرة، وهي البرامج التي فترت في السنوات القليلة الماضية مع استمرار الخطاب السلفي الداعي إلى كثرة الإنجاب، باعتباره واجباً دينياً، وذلك في فتاوى غير رسمية. الأجواء تنبئ بخطوات فعلية حاسمة تتخذها الدولة في الأيام القليلة المقبلة في محاولة لكبح جماح الإنجاب من دون هوادة، حيث صراخ مولود جديد كل 15 ثانية. المقرر السابق للمجلس القومي للسكان عمرو حسن قال إن الفقر إذا كان نتيجة زيادة عدد السكان، فإنه أيضاً سبب لزيادة السكان. نحن أمام خيارين إما تنظيم الإنجاب وإما زيادة الفقر والجوع والأمية.

الخياران واضحان أمام الحكومة المصرية. حملات تنظيم الأسرة بدأت جانباً من المسيرة، وربما يتبع ذلك خطوات أخرى تضييقية على مقاومي التنظيم وراغبي التكاثر من دون تفكير.

آلام الصندوق: التفكير فيما يعنيه لجوء مصر مجدداً إلى صندوق النقد الدولي يعود مجدداً في دوائر النقاش بعد انتهاء رمضان. شبح الصندوق ومغبة القروض ومخاوف الديون تقلق مضاجع بعض المتابعين، لكنها لا تثير كثيراً من الاهتمام الشعبي المنشغل أغلبه بقوت يومه وتأمين قوت الغد. لكن قبل أيام من انتهاء رمضان، مر تصريح لوزير المالية المصري محمد معيط مرور الكرام. قال إن مصر تتطلع لاستمرار "دعم" صندوق النقد الدولي لاقتصادها لعبور الأزمة الراهنة. وأضاف أن "البرنامج الجديد الذي يجري التشاور حوله مع الصندوق يستهدف دعم الإصلاحات الهيكلية لمساندة الاقتصاد المصري".

وكانت رئيس بعثة الصندوق لمصر سيلين آلار، قد أصدرت بياناً في مارس (آذار) الماضي جاء فيه أن "التغير السريع في البيئة العالمية وتأثير التداعيات المرتبطة بالحرب في أوكرانيا يفرضان تحديات مهمة على البلدان في مختلف أنحاء العالم، ومنها مصر"، وأن السلطات المصرية طلبت دعم صندوق النقد الدولي في تنفيذ برنامجها الاقتصادي الشامل.

وأشار البيان إلى أن اتخاذ مجموعة من الإجراءات على صعيد السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية من شأنه أن يسهم في التخفيف من أثر هذه الصدمة على الاقتصاد المصري وحماية الفئات الضعيفة والحفاظ على صلابة مصر وآفاق نموها على المدى المتوسط.

فترة عدم يقين: كما لفت البيان إلى أن اتباع منهج حذر في السياستين المالية والنقدية أمر ضروري للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وأن "مرونة" سعر الصرف عامل ضروري لاستيعاب الصدمات الخارجية وحماية هوامش الأمان المالية أثناء هذه الفترة من "عدم اليقين".

فترة عدم اليقين من آثار الأوضاع الاقتصادية التي فرضتها حرب روسيا في أوكرانيا وسبل التعامل معها والتعايش مع ما يمكن التعايش معه وانتهاج سبل ترشيد جديدة على الصعيدين الرسمي والفردي تبدأ عقب انتهاء عطلة العيد. ربما ما ينتظره المصريون من مواجهة حقيقية من دون روحانيات رمضان واحتفاليات العيد ومسكنات عدم التضييق في المعروض من السلع والأغذية ليس حكراً عليهم أو أزمة تتربص بهم من دون غيرهم. لكن عادة المصريين في وضع النقاط فوق الحروف وتشبيك بعض الأحداث ببعض، واستشراف ما هو آتٍ، يجعل الكثيرين على أهبة الاستعداد لمواجهة ما هو آتٍ، وهو استعداد نابع من أن القدر واقع لا

محالة. حال الحضور في إفطار الأسرة المصرية حين قال الرئيس السيسي "سأقول لكم كلمة صعبة. أنا مستعد آكل ربع أكلة لمدة سنة لكن مصر تعيش". كان تصفيقاً حاراً، لا سيما حين أضاف أن "الشعب المصري صلب أوي (جداً) وفاهم. أتحدث عن الناس البسطاء في الشارع وأنا منهم".

https://www.independentarabia.com/node/327461/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B6%D8%B9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***